



AMEL ASSOCIATION

ESTABLISHED IN 1979 AS PER No. 109/A.D. MODIFICATION No. 87/A.D.

مؤسسة عامل

تأسست بموجب علم و خبر رقم ١٠٩/د. و تعديله رقم ٨٧/د.

LEBANESE ASSOCIATION FOR POPULAR ACTION

STATE - APPROVED BY DECREE No. 5832

ذات صفة استشارية لدى المجلس الاقتصادي و الاجتماعي في الأمم المتحدة

In special consultative status with the UN, ECOSOC

"المجتمع المدني في لبنان"

حالة الحقل المعرفي في البحوث والدراسات

التي تم إجراؤها في السنوات الماضية

الدكتور كامل مهنا

رئيس مؤسسة عامل

أخصائي في طب أطفال

أستاذ محاضر في الجامعة اللبنانية

Head Office : Amel Bldg. Abu Chakra Str. Mousseitbeh Beirut Lebanon

Tel : (961-1) 317294/3 - 304910 Fax : (961-1-305646)

E-mail : amel@Cyberia.net.lb

Web site : www.amel.org.lb

المكتب الرئيسي : مبنى عامل - شارع أبو شقرا - المصيطبة - بيروت - لبنان

هاتف : ٣٠٤٩١٠ - ٣١٧٢٩٤/٣ - (٩٦١-١) - فاكس : (٩٦١-١-٣٠٥٦٤٦)

بريد إلكتروني : amel@Cyberia.net.lb

موقع إلكتروني : www.amel.org.lb

فهرس

- .I تمهيد**
- .II التطورات التي حصلت على المجتمع المدني في لبنان**
 - أ - تعريف مصطلح المجتمع المدني
 - ب - الدراسات التي أنجزت حول المجتمع المدني في لبنان
- .III التقييم المنهجي للدراسات**
- .IV مواضيع الدراسات التي أجريت عن المجتمع المدني**
- .V النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات وثغراتها**
- .VI ما العمل مستقبلاً في حقل دراسات المجتمع المدني؟**
- .VII ملحق للمراجع والدراسات حول المجتمع المدني**

I - تمهيد

إن لبنان - بالرغم من المحن التي مرّ بها - بقي يتمتع بجاذبية خاصة، عبّر عنها الكاتب الأميركي أوغستو رينشارد نورتون¹ في كتابه عن الحرب في لبنان بالعبارات التالية:

"يسع لبنان، حتى في أحلك الأوقات، أن يبقى مكاناً بارز القدرة على الإغواء. وقد لا يوجد بلاد أخرى في العالم أسرة للنفس بقدر ما هو لبنان، ومع أن اللقاء مزيج من مرارة وحلاوة، فإن التمتع بطعمه يطول".

إن لبنان على هدي هذا السحر، ما لبث ينتقل من مأساة إلى مأساة، ولقد عاد مجدداً إلى دائرة الخطر بعد الجريمة النكراء التي أدت إلى استشهاد الرئيس رفيق الحريري ورفاقه. إن الجريمة أشرعت البلاد لرياح أزمة سياسية كانت نذرها تتجمع منذ مدة طويلة، تمت مواجهتها بحركة شعبية قل نظيرها في لبنان، وهي مؤشر على مدى القوة التي يتمتع بها المجتمع المدني الذي شكل على الدوام صمام الأمان في مسلسل الأزمات التي يتعرض لها لبنان وشعبه منذ الاستقلال وحتى يومنا هذا.

II - التطورات التي حصلت على المجتمع المدني في لبنان

لقد تنوعت الكتابة عن المجتمع المدني وتعددت خلال العشرية الأخيرة من القرن العشرين ومستهل الألفية الجديدة، بيد أنها، وهذا وجه المفارقة، تشكو من إشكاليات معرفية تجعل من مفهوم المجتمع المدني معضلة عالمية، وبالتالي الصعوبة في تقديم نظرة دقيقة عن حالة الحقل المعرفي في البحوث والدراسات التي تم إجراؤها في السنوات الماضية.

وفي لبنان، الذي يتميز بقوة المجتمع المدني فيه، فإن الدراسات التي أنجزت تركز بشكل أساسي على البعد الفكري على حساب المضمون المعرفي - ولا تعكس في جميع الأحوال - بشكل دقيق مكانه وقيمه العمل المتوفرة لمنظمات المجتمع المدني ودورها في عملية التحول الديمقراطي، مما يشير إلى صعوبة طرح حالة الحقل المعرفية للمجتمع المدني في لبنان.

ينطلق هذا البحث من ملاحظات أساسية للتمكن من فهم حقل الدراسات حول المجتمع المدني في لبنان.

1 - الملاحظة الأولى:

إن المجتمع المدني كإشكالية لم يدخل في الحقل إلا بعد انتهاء الاستعمار وتكوّن الدولة الحديثة، ومن المفارقة أن النخب الوطنية اللبنانية أتاحت لها فرص للتفكير في إشكالية المجتمع المدني، حيث أسست إطاراً مشتركة للنضال ضد المستعمر، أو عند تأسيسها أحزاباً ونقابات عمالية ذات استراتيجية نضالية، تكافح من

¹ Northon Augustus Richard, Amal and Shi'a, struggle for the south of Lebanon, Austin

أجل الاستقلال، إنها عوامل تساعد على تطوير مفهوم المجتمع المدني، إلا أن مسألة الديمقراطية مثل أسئلة بناء الدولة، بقيت معلقة، وانصرفت النخب لأولويات أخرى.

2 - الملاحظة الثانية:

لقد تطور الخطاب حول المجتمع المدني في السنوات الماضية، فازدادت الجاذبية في القول بالمجتمع المدني في ظرف تراجعت فيه قدرة المشاريع التاريخية على تعبئة الناس، فضلا عن تعاضم المخاطر التي تترصد وحدة الأوطان أو تماسكها عبر حدود الطوائف والمذاهب وغيرها من المجموعات ذات العصبية.

3 - الملاحظة الثالثة:

لقد تبين أن موضوع المجتمع المدني مترامي الأطراف ومتنوع المقاربات، فالحديث عن المجتمع المدني يرمي إلى إثارة مسألة الديمقراطية دون أن يسميها، وهو أيضا "تلميح إلى ممارسة للسياسية على نحو لا يرى فيها سعيا" وراء السلطة بوصفها استيلاء على الدولة، كما يقصد إلى إيلاء العلاقة بين الدولة والمجتمع ما تستحقه من اهتمام طال إغفاله.

أ - تعريف مصطلح المجتمع المدني

تأسيسا على الملاحظات أعلاه وفي هذا السياق لا بد لنا من الالتفات إلى مصطلح "المجتمع المدني" الذي يحتمل أكثر من تحديد، وكأنه في التباساته يكشف عن التباسات العلاقة المذكورة بين المجتمع التقليدي والمجتمع المدني الحديث، فتكوينات "المجتمع المدني" تعبر عن مصالح جماعات وفئات قد تتنافى أو تتعارض، غير أن الذي يجمع بينها هو اعتمادها معايير "إنجازية" حديثة، لا معايير "ارثية" تقليدية، وهي مبدئيا مستقلة عن السيطرة المباشرة لجهاز الدولة، وبتكاثر منظمات المجتمع المدني وفعاليتها، ستشعر أعداد متزايدة من الناس أن هناك بديلا "وظيفيا" معقولا من التكوينات الارثية التقليدية (المذهبية والطائفية والعشائرية) ويؤدي ذلك إلى تقوية الولاء لهذا البديل وإضعاف الولاء للثانية².

يصب تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي³ للمجتمع المدني في هذا الاتجاه، إذ يعرفه "بالمفهوم العصري الذي لا ينطبق على بنى الدولة والمجتمع قبل تشكل الدولة الحديثة. وهو يحدد مجالا متميزا عن السلطة وأجهزتها وعن البنى التقليدية الموروثة في أن. ويشير إلى الانتظام والعلاقات القائمة على أساس مفاهيم معاصرة وعلاقات تنتد مي إلى عصر الدولة الحديثة، تستند إلى معايير المواطنة والمشاركة الطوعية والانتظامات على أساس الخبرات الفكرية والجماعية المهنية، الخ ...

² أنظر العمل الأهلي العربي في عالم اليوم - ورشة الموارد العربية / بيسان للنشر والتوزيع - عن السياسة والمجتمع المدني والهيئات الأهلية: ص 32.

³ ملامح التنمية البشرية المستدامة في لبنان، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بيروت 1997، ص 185

ولكن دون الدخول في بحث أكاديمي حول مفهوم المجتمع المدني ومؤسساته خاصة حيث تنوعت المدارس في توصيف مهماته بدءاً من روسو وصولاً إلى المدرسة المادية، إلا أنه يجدر الإشارة إلى أن اصطلاح المجتمع المدني هو وليد تقاطع تاريخي ما بين زمان ومكان، وتعود انطلاقة إلى المجتمعات الغربية تحديداً في القرن الثامن عشر. وقد ارتبط منذ ظهوره بالفكر الليبرالي ثم تراقف في الحقب التاريخية اللاحقة مع الفكر العلماني الذي دعا إلى الفصل ما بين الحياة المدنية والحياة الدينية.

وإذا كان روسو قد اعتبر أن المجتمع المدني يتميز عن الدولة ويشكل مصدراً للسلطات فيها من حيث قدرته على وضع القيود والضوابط لها، فإن انطونيو غرامشي اعتبر المجتمع المدني أداة للترهيب الرمزي فتحدث عن نوعين من السيطرة داخل الدولة: السيطرة السياسية التي تركز على أجهزة الدولة أو الأجهزة الأمنية، والسيطرة المدنية وترتكز على الأجهزة الإيديولوجية غير الرسمية (مؤسسات غير رسمية، جمعيات، أحزاب، نقابات، اتحادات...).

من هنا يمثل المجتمع المدني ساحة الصراع الحقيقية التي تنجذب إليها وتتفاعل فيها قوى التغيير من أجل التحكم والإشراف على أجهزة الدولة، عبر تجاوز الروابط البدائية، العائلية، العشائرية، القبلية، الأهلية، الدينية، الطائفية، باتجاه إقامة علاقات جديدة بين الأفراد والجماعات على أساس المصالح المشتركة والأيديولوجيات الجامعة بحيث تفرز خطاباً وطنياً واستراتيجية وطنية تهدف إلى تحقيق المزيد من الديمقراطية والمزيد من الضمانات لحقوق الإنسان، فهي فضاء للحرية يركز على حق الفرد والمجتمع والمواطن.

ب - الدراسات التي أجريت عن المجتمع المدني في لبنان

يوجد صعوبات في مقارنة الدراسات عن المجتمع المدني في لبنان:

1 - الصعوبة الأولى تتعلق بحالة الحقل، فالأبحاث محدودة في لبنان بالمقارنة مع حجم ودور بنى المجتمع المدني فيه ومن بين الأسباب:

إن تقديم تحليل شامل عن الدراسات التي أجريت عن المجتمع المدني في لبنان يجابه بعدد من العقبات، أهمها:

- عدم توفر سوى مادة قليلة من البحث التحليلي الموثق للقضايا المطروحة.
- عدم قيام ممثلو المنظمات الأهلية بتحضير كاف في ما يختص بتعريف دورهم داخل المجتمع وربطها بعمليات التحول الاجتماعي وكيفية تفاعل المنظمات الأهلية مع هذا التحول.
- إن الأدبيات البحثية المتعلقة بهذا الحقل، والتي ظهرت في الغرب خلال العقود الماضية، هي في متناول دائرة ضيقة من المهتمين في لبنان، وهي لا تدخل ضمن الاهتمامات الملحة.

2 - الصعوبة الثانية تتعلق بالمفاهيم المستخدمة في هذا الحقل (بما في ذلك مصطلح المجتمع المدني أو مصطلح "المنظمات الأهلية" أو "غير الحكومية") لم تشكل بعد مدار بحث كاف في أوساط المنظمات الأهلية نفسها أو في المراكز الأكاديمية بشكل يمكنها من إعادة إنتاج تعريفات مقبولة لها ومناسبة لدورها.

3 - الصعوبة الثالثة تتعلق بتميز هذا الحقل بعدم التجانس سواء في طبيعة بنى المجتمع المدني أو بالسمات الخاصة بالأطر السياسية والاجتماعية التي تعمل فيها هذه البنى، مما يجعل أي محاولة متسارعة لاستخلاص استنتاجات عامة إلى إنتاج فهم مشوه للواقع وغير مساعد للباحث.

لذلك لا بد من اعتبار هذه الدراسة إسهاماً متواضعاً في مجال الاهتمام المتزايد لهذه الناحية في مختلف الأوساط، ومهما يكن تأثير هذا الجهد، فإننا على يقين بتنامي الاهتمام داخل المجتمع المدني وخارجه بأهمية هذا الدور كقوة دافعة تلعب دوراً مهماً في التحول الاجتماعي.

- الدراسات التي أنجزت في السنوات الماضية:

لقد عقد العديد من الورشات والندوات وكتب العديد من الدراسات قام بها نخبة من الباحثين والأكاديميين، منها على سبيل المثال:

➤ ندوة "المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية"⁴، ووقائع ورشتي عمل

عقدتا في القاهرة بعنوان الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي⁵.

➤ "المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في لبنان"، إصدار مركز إبن خلدون بالاشتراك مع دار

الأمين للنشر والتوزيع 1995.

➤ "المجتمع المدني في لبنان" وقائع الندوة المتخصصة المنعقدة في 24/25 أيار 1996، منشورات

مؤسسة فريدرش ايبرت - بيروت.

➤ "العمل الأهلي العربي في عالم اليوم" ورشة الموارد العربية - بيسان للنشر والتوزيع.

➤ "المجتمع المدني العربي العولمة، الديمقراطية، السوق، علي اسماعيل نصار - مركز الدراسات

الاستراتيجية.

➤ "المجتمع المدني في العالم العربي دراسة الجمعيات الأهلية، د. أماني فنديل.

➤ "المجتمع المدني في لبنان" مجلة أبعاد، دة. فاديا كيون أيار 1994... الخ.

➤ دراسات ذات الطبيعة الجامعية والأكاديمية والتي تعد كأطروحات دكتوراه، منها على سبيل

المثال، أطروحة كل من الدكتور كرم كرم والدكتورة روز دباس والدكتورة منى حرب ... الخ.

⁴ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت الطبعة الأولى أيلول 1992

⁵ مركز البحوث العربية في القاهرة بالتعاون مع منظمة التاير (تونس) بتاريخ 21 - 23 أيار 1999.

دراسات تهتم بالجوانب العلمية والأمريكية، منها على سبيل المثال، دراسة الدكتورة دلال البزري وعزة شرارة والدكتورة نهو ند القادري ونهى بيو مي وغادة حطيط... الخ. (راجع الملحق بالدراسات والأبحاث والكتب...)

وفي هذا الصدد يمكن التمييز بين عدة أنواع من الدراسات:

I - الدراسات بعلاقتها مع التطورات السياسية والاقتصادية عالمياً: الترويج لـ"قطاع ثالث" خارج قطاعي الدولة والسوق:

إن مفهوم المجتمع المدني الذي تبلور وتفاعل في السياق التاريخي قد تعزز الاهتمام به والكتابة عنه منذ نشوء "حركة التضامن" في بولندا، وانهيار الاتحاد السوفياتي وتراجع دور الأحزاب اليسارية وانهاية مشروع الأممية والقومية وتوفير التمويل لدعم المنظمات غير الحكومية كتعبير ثانٍ - إلى جانب الأحزاب - للمجتمع المدني وبدأ الترويج لقطاع ثالث Third sector خارج قطاعي الدولة والسوق، وذلك بعد ظهور أزمة "دولة الرفاهية" في منتصف الستينيات، وانقضاء فترة الانتعاش الاقتصادي التي أعقبت الحرب العالمية الثانية في ظل أزمة التراجع في تراكم رأس المال، فبدأت الحكومات، استجابة لرغبة الطبقات الاقتصادية المسيطرة، في الدعوة إلى تخفيض الإنفاق العام، بحيث بدأ التراجع عن الخدمات التي تقدمها الدولة منذ نهاية السبعينات بدءاً بالتعليم ثم الصحة وخدمات المواصلات والاتصالات، واستمر هذا النهج حتى شمل جميع الخدمات الاجتماعية، وكون النظام السائد له أيديولوجية سائدة، أنتج النظام الاقتصادي التوجه النظري الذي يبرر هذا الاتجاه عبر الأكاديميين مفسرين ومبررين هذه الظاهرة وعاملين على تطويرها عبر الدعوة إلى الخصخصة أي نقل عبء الخدمات عن الحكومة والقطاع العام إلى القطاع الخاص سواء الفردي أو الجماعي أي "قطاع الأعمال غير الربحي" المعروف بالمنظمات غير الحكومية، والذي كان موجوداً لفترات طويلة من قبل، ولكن أغلب نشاطه كان مقصوراً على الأعمال الخيرية والرعاية، وبدأ الترويج له على اعتبار أنه "قطاع ثالث" Third sector يشغل حيزاً اجتماعياً محدداً خارج قطاعي الدولة والسوق وله سمات وآليات تختلف عن هذين القطاعين، وذلك انسجاماً مع التوجهات النيوليبرالية، واعتماد سياسة الإصلاح والتي تقتضي التخلص من عبء القطاع العام واعتماد الخصخصة وضبط الأجور وزيادة الرسوم وفتح الأسواق وتخفيض الرسوم على رأس المال الكبير.

إن هذه التطورات على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية ساهمت في تنامي دور بنى المجتمع المدني في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبالتالي الدراسات المتعلقة بها. وإن القرن الحادي والعشرين شهد دوراً جديداً للجمعيات الأهلية في مواجهة الآثار السلبية للسياسات الاقتصادية وما يرتبط بذلك من إفقار للفقراء، مما أدى إلى تزايد في عدد ونوع الاتحادات والجمعيات والشبكات في مختلف بلدان العالم وبشكل خاص في لبنان.

2 - الدراسات بعلاقتها بتركيبه الدولة في لبنان: أسبقية السلطة المرتبطة بعصبية على المصالح الاقتصادية، وديمقراطية اقتسام الموارد على الطوائف بدون المواطنين:

إن الحكومات المتعاقبة في لبنان منذ الاستقلال في العام 1943 وحتى يومنا هذا، لم توفق في بناء الدولة العادلة والقادرة على تأمين الاندماج الاجتماعي للبنانيين، فلقد برزت الشخصية الخاصة لكل طائفة من الطوائف اللبنانية (كما أنه حصل انشقاقات داخل الطائفة الواحدة)، ومن ضمنها المنظمات غير الحكومية، مما جعل الوحدات الطائفية هي العناصر المكونة للدولة وليس المواطن هو العامل الأساسي فيها، وإن المجتمع المدني كان الخاسر الأكبر.

إن الدولة في لبنان، هي دولة الاقتصاد الحر المتعولم، التي تخلت عن القسم الأكبر من التشريع للطوائف، ومن الدور الاقتصادي للقطاع الخاص، والقسم الأكبر من الهم الاجتماعي والصحي والتعليمي إلى القطاعين الخاص والأهلي، ولقد استندت الدولة إلى شرعية العصبية التقليدية، فوجد الفرد نفسه مضطراً لتدخل ضغطي العصبية التي يأتي مذهبها، والدولة التي باتت ينتمي إليها، وصارت الحرية أشبه بثمره التوازن بين هذين الضغطين يحتمي الإنسان بالواحدة ضد قسوة الأخرى⁶، وباتت الديمقراطية اللبنانية تقوم على اقتسام الموارد على الطوائف دون المواطنين وفئاتهم الاجتماعية، وأصبحت الحالة السياسية أقرب إلى التحليل الخلدوني القائل بأولوية السياسية في المسار التاريخي لمجتمعاتنا، أي أسبقية السلطة المرتبطة بعصبية، على نشوء مصالح اقتصادية تستند إليها أو تعبر عنها. والسؤال الأول الذي يطرح نفسه على بنى المجتمع المدني ومن ضمنها الهيئات الأهلية، ألا تكون أسيرة هذه العصبية ولا أن تتخذ دور الواجهة الاجتماعية التي ترتديها التشكيلات التقليدية التي تواجه الدولة أو تتنافس للسيطرة عليها.

3 - الدراسات بعلاقتها مع المجتمع المدني: تكوّن مجتمع مدني متقدم على الروابط الأهلية التقليدية:

لقد اعتبرت دراسة عن "المجتمع المدني في لبنان"⁷ بأن الدولة الحديثة فيه لم تتكون إلا بعد انتهاء الاستعمار، فليس هناك من أمة سابقة في وجودها لوجود الدولة، وبالتالي فإن بناء الدولة لا يقابله مجتمع مدني بل مجتمع أهلي متعدد الأشكال ومتنوع التركيبة والروابط. إلا أنه في العقود التي توالى بعد تأسيس الدولة الحديثة فيه وعمل المؤسسات الموحدة والمركزية وقيام جمعيات وتنظيمات ونقابات... الخ لها طابع وطني مرتبط بـ "الدولة الكيان" الحديثة العهد، إنما ساهمت كلها في خلق روابط جديدة بين المواطنين إلى جانب الروابط التي كانت تميز حياتهم قبل نشوء الدولة الحديثة بحدودها الحالية.

⁶ العمل الأهلي العربي في عالم اليوم، ورشة الحوار العربية/ بيسان للنشر والتوزيع/ ص 34

⁷ مجلة "أبعاد" العدد الأول، أيار 1994، مركز الدراسات اللبنانية، المجتمع المدني في لبنان، دة. فاديا كيوان

وهكذا تعايشت في لبنان أشكال متنوعة من الروابط، منها ما هو أهلي تقليدي ومنها ما هو مدني بمعنى ارتباطه بالمجتمع الوطني العام.

فظهرت الدولة في المجتمع اللبناني لم يترافق مع تطور رأسمالي واقتصادي واجتماعي يعزز علاقات مواطنة بين الأفراد والجماعات مما أدى إلى تعايش نوعين من الروابط في المجتمع:

1. الروابط الأهلية القائمة تقليدياً في كل دولة بين الأفراد وداخل الجماعات على قاعدة صلات القربى والتاريخ مثل العائلة والعشيرة والقبيلة والطائفة.

2. الروابط التي تشكلت بعد ظهور الدولة والتي تندرج علاقات جديدة بين الأفراد والجماعات على قاعدة مصالح مشتركة وأفكار ونظم وقيم جامعة مثل الهيئات المهنية والنقابات والأحزاب والهيئات الشبابية الثقافية والاجتماعية والإنسانية ذات الخطاب والاستراتيجية الوطنية.

3. إن هذه التنظيمات المدنية، تعتبر مؤشراً لدينامية سياسية متطورة في اتجاه تحقيق المزيد من الديمقراطية والمزيد من الضمانات لحقوق الإنسان.

وخلال الستينات وبداية السبعينات نمت تنظيمات رئيسية في لبنان أعطت مؤشرات على تكون مجتمع مدني متقدم على الروابط الأهلية التقليدية وظهرت حركات عدة برهنت عن قوة هذا المجتمع في مواجهة أوضاع متعددة، من حركة طلابية عارمة تعبر عن تطلعات الشباب في إطار عملية التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي إلى حركة نقابية عمالية تصاعدت وفرضت في أكثر من مناسبة قواعد جديدة للتعامل مع أرباب العمل، إلى أحزاب سياسية ونقابات مهنية وأنواع مختلفة من الجمعيات الثقافية والاجتماعية تنامت من خلالها حركة سياسية معارضة راحت تطالب بإصلاحات سياسية ودستورية وقيام دولة حديثة تركز إلى مفهوم المواطنة ويديرها حكم ديمقراطي⁸، وأصبح للرأي العام قوة لا يستهان بها، تدعم وتجهز مواقع المسؤولين حين تشاء، وقد ساهمت حركة ناشطة للصحافة في تكوين هذا الرأي العام في جو من الحرية نسبية⁹.

أما خلال سنوات الحرب، اتخذ الصراع العسكري - السياسي منحى طائفياً ومذهبياً في بعض مراحله، الأمر الذي هز مناعة المجتمع المدني وعادت إلى بروز الأشكال التقليدية للولاء التي كانت قد بدأت تتراجع في المجتمع الأهلي.

وإن الظروف الأمنية وتطور الحياة العسكرية زعزعت أواصر الحياة المدنية العامة، وإن عمليات التهجير المتبادلة والفرز الطائفي الذي فرضته الأحداث وعمليات القصف العشوائي التي كانت تستهدف المناطق الأهلة دفعت الناس إلى التفرغ في غيتوات جغرافية - طائفية، مما غرز بالتالي الشعور بالانتماء إلى جماعة خاصة

⁸ راجع البرنامج السياسي المرحلي للأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية في لبنان.

⁹ راجع مجلة أبعاد، العدد الأول أيار 1994، مركز الدراسات اللبناني، المجتمع المدني في لبنان. دة. فاديا كيوان

وبدء تداول مشاريع سياسية أثناء الحرب، تطالب بإعادة النظرة في التركيبة اللبنانية في ظل سيطرة قوى فاعلة تقسيمية في مختلف المناطق، فتأثرت الأجيال الصاعدة بالأفكار الفئوية وانخرط معظمها في جمعيات وروابط وتنظيمات سياسية تتعارض مع فكرة المجتمع المدني على الصعيد الوطني.

بعد انتقال لبنان من حالة الحرب إلى حالة السلم، اعتبر ممثلو بنى المجتمع المدني الذين ضموا الجراح وقدموا التضحيات الجسام خلال سنوات المدنة الطويلة، واستمروا في عملية البناء وناضلوا ضد النزاعات الفئوية والطائفية والمذهبية بعكس ما كانت تفعله القوى المحتربة، إن دورهم سيكون كبيراً في مرحلة السلم الأهلي، إلا أن القوى الفاعلة في الحرب قد عوّمت عبر إشراكها في النظام السياسي مباشرة وأقصيت قوى المجتمع المدني.

إلا أن هذا الأمر لم يفتر من عزيمة القطاع الأهلي وبنى المجتمع المدني، فتحركت الجمعيات مجتمعة وكل حدة، عقدت الندوات، نظمت المسيرات وقامت بحملات التبرع بالدم وتأمين المساعدات للمؤسسات المدنية، اتخذت مواقف في مختلف مجالات حقوق الإنسان وحركات اللاء نف، لقد اتسم نشاط الجمعيات والهيئات المدنية بالطابع الوطني المناهض للعنف والنزاعات العسكرية والطائفية والمذهبية.

أن هذا التجاذب لا يزال مستمراً" بين تغليب الولاءات الفئوية أو تغليب الولاءات الوطنية، والمواطنون يتجادبون بين المجتمع الأهلي والمجتمع المدني، وإن موقف الدولة من هذا الواقع يساعد في نمو أو تراجع الهيئات المدنية، من خلال انحيازها أو عدمه مع التشكيلات الأهلية التقليدية التي تعمل بشكل فئوي والمسماة "المنظمات غير الحكومية الحكومية" GONGO's

4 - دراسات وعلاقتها بخصوصية الهيئات الأهلية في لبنان وبما أنجزه أعضاء المجتمع المدني في مرحلتي.

الحرب والسلم:

تستعرض بعض الدراسات التي يقوم بها بشكل خاص ممثلو الهيئات الأهلية، تاريخ الهيئات الأهلية¹⁰، إحدى بنى المجتمع المدني في لبنان، والتي تحتل مرتبة متقدمة قياساً لعدد السكان. ولقد برز هذا الدور خلال سنوات الحرب، حيث اضطلعت هذه الهيئات بتأمين احتياجات المواطنين المباشرة، وساعدت - عبر دورها المميز والطليعي والملتصق بالناس والحامل لهمومهم - مع باقي بنى المجتمع المدني، في المحافظة على استمرار المجتمع. وإن تاريخها يرتبط إلى حد كبير مع مثيلاتها في الدول الصناعية، أي أنه يعود إلى أواسط القرن التاسع، ولقد كان طابعها الأساسي خيريًا "اجتماعيًا"، وله علاقة بشكل عام مع المؤسسات الدينية والكنسية، التي أنشأت العديد من مؤسسات الرعاية.

¹⁰ راجع دراسة لد. كامل مهنا: الهيئات الأهلية في لبنان ودورها في عملية التنمية

وفي ضوء التحولات السياسية والاجتماعية، تطورت المنظمات الطوعية، لا سيما ان القانون الصادر عام 1909 والذي سمح بتأسيس الجمعيات، قد شجع هذه العملية إبان الحكم العثماني وتحت الانتداب الفرنسي وحتى يومنا هذا .

ولقد تلازم نمو المؤسسات الأهلية في لبنان مع تطور التشكيل الاجتماعي في المناطق اللبنانية وعملية الصراع الدائرة فيها وسياسة التمييز بين أبناء الوطن الواحد.

إلا أنه ومنذ الاستقلال عام 1943، لم توفق الحكومات المتعاقبة في بناء الدولة القادرة والعادلة. ولقد حاولت الحقبة الشهابية في مطلع الستينات أن تبني دولة حديثة، على أسس من التخطيط الإنمائي وإشراك المؤسسات الأهلية بذلك، إلا أن هذه التجربة لم تحقق أهدافها.

وفي نفس الفترة الزمنية التي تميزت بالنهوض القومي في المنطقة برزت فئات اجتماعية في مختلف المناطق اللبنانية تجاوزت المفهوم الإحساني الإغاثي للعمل الاجتماعي إلى روح التضامن والتعاون وأسست مجموعة من الهيئات غير الحكومية ترمي إلى تعميق الوعي الاجتماعي والسعي إلى بناء مجتمع العدالة والمساواة والحرية والمشاركة، إلا أنه كان هناك تفاوتاً واضحاً في التشكيل الجغرافي بين المناطق اللبنانية لهذه الهيئات، إن هذا التفاوت في عمر المؤسسات بين منطقة وأخرى يعبر عن واقع اجتماعي اقتصادي ويعكس سياسة عدم التوازن السائدة في حينه بين المناطق، وأن هذا الخلل البنيوي كان من بين الأسباب الرئيسية التي أدت إلى المحنة التي بدأت في العام 1975.¹¹

وخلال سنوات المدنة لعبت الهيئات الأهلية دوراً تاريخياً في ظل تراجع دور القطاع العام، فكانت هذه الهيئات الجهة الصالحة في تحديد حاجات الناس والسعي لتلبيتها، ولقد تمكنت خلال سنوات طويلة من العمل الدؤوب من توفير تجربة غنية وثقة عالية محلياً وعالمياً.

لقد رافقت سنوات الحرب وخلال النزاعات الفئوية أشكالاً من التضامن المدني عبر حركات وطنية التكوين أو وطنية الطرح في محاولة لتكوين مقاومة مدنية ضد الحرب.

فلبنان الذي استأثرت به النار والتهمته فوهات المدافع على مدى ستة عشر عاماً، ودخول العدو الإسرائيلي بيروت، العاصمة العربية الوحيدة، واستمر احتلال الجنوب والبقاع الغربي 22 عاماً، خلال هذه السنوات الطويلة، نشط المجتمع المدني عبر مؤسساته الأهلية الكثيرة، في محاولة استجابة لحاجات المواطنين على مستوى الإغاثة والطوارئ، وأثبت المجتمع أنه يختزن الكثير من مقومات التضامن والتكافل في مواجهة الصعوبات والتحديات فلم يتفكك المجتمع بعكس ما حصل في الصومال، إذ انهيار المجتمع وانتشرت المجاعة بعد أقل من سنتين على بدء الحرب، كما في البوسنة والهرسك وكذلك في كوسوفو ارتكبت أشنع الجرائم والتصفيات الأثنية، بينما في لبنان استمر المجتمع ولم يتفكك بالرغم من الحرب القاسية، فقوة الحياة بقيت

¹¹ دراسة لكامل مهنا حول دور الهيئات الأهلية في لبنان.

أقوى من أي شيء آخر، وتحملت الهيئات الأهلية مسؤولية تاريخية وعملت بفعالية كبيرة بالرغم من ضآلة إمكانياتها، فكانت خلال الحرب الجهة الصالحة في تحديد احتياجات الناس وكيفية تلبيتها بالتعاون مع القطاع العام والمنظمات الدولية.

لقد شكلت بنى المجتمع المدني ومن ضمنها الهيئات الأهلية (باستثناء قلة استغللتها لغايات خاصة) الصورة النقيضة للواقع التقسيمي، فكان التجاوز للذات وتجلت روح العطاء، ففي ظل القتل والدمار، لم تتوقف عملية البناء وتوسع دور الجمعيات، فالهيئات التي تعني بالمعوقين ارتفع عددها من 20 إلى 80، والمستوصفات والمراكز الصحية من 250 إلى 860، بينها 760 تابعة للهيئات الأهلية.

لقد تبين أنه كلما تنوعت الأقليات العرقية أو الدينية في المجتمع (في لبنان يوجد 18 طائفة) كلما زادت المنظمات الأهلية. إذ يقوم المتحمسون بإنشاء الجمعيات كوسيلة لجذب الناس. وأنه كلما تصاعدت المنافسة اتسع حجم القطاع الأهلي، خصوصا" وان مفهوم الخدمة ارتبط بالتوظيف السياسي المباشر¹².

لقد بلغ عدد الجمعيات في لبنان منذ العام 1943 حتى العام 1979، 1.303 جمعيات (بينها 88 جمعية

كانت موجودة قبل أن ينال لبنان استقلاله)¹³

وفي دراسة أجراها الخبير السيد عمر طرابلسي لصالح البنك الدولي عبر مراجعة دقيقة للجريدة الرسمية منذ العام 1980 إذ تنتشر فيها اسم الجمعية التي تتال علما" وخبرا" من وزارة الداخلية فبلغت 1.900 جمعية منذ اتفاق الطائف في العام 1989 حتى عام 1999، أي بمتوسط 200 جمعية سنويا" تقريبا". وإن مجموع عدد الجمعيات حسب السيد طرابلسي المدونة في سجلات وزارة الداخلية (بمعزل عن الجمعيات الرياضية والنوادي والنقابات العمالية ونقابات المهن الحرة... إلخ) قد بلغ 3.946 حتى العام 1999.

وفي جميع الحالات، إن الجمعيات التي تتمتع بنشاط على الصعيد الوطني ولها حضور أساسي لا يتجاوز عددها الـ 150 جمعية¹⁴.

وإن مجموع الموظفين العاملين في الجمعيات بلغ 11.619، بينما عدد المتطوعين بشكل مستمر حوالي 20 ألفا"، وتوجد قدرة على تجييش أعداد أكبر (عشرات الألوف).

وفي جميع الحالات، إن شخص من اثنين على الأقل من البالغين في لبنان، له علاقة ما، بجمعية أو هيئة اجتماعية أو إطار تطوعي ما، وإن مشاعر غالبية الناس، تتأثر بالقطاع الأهلي، وإن العطاء من أجل فكرة معينة يمثل جزءا" مهما" من ثقافة المجتمع (المقيم والمغترب)، خصوصا" للمؤسسات ذات الطابع الديني.

¹² د. شهيدة الباز : المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الواحد والعشرين.

¹³ هذا الرقم مأخوذ من دراسة وظائف الخدمة الاجتماعية وأوضاع العاملين فيها (منشورات مركز التدريب الاجتماعي الحدث عام 1980)

¹⁴ إننا نميل إلى اعتماد الرقم الوارد في دراسة البنك الدولي عام 2000 والبالغ 3.946 جمعية في لبنان، نظرا" لجدية الطريقة التي اعتمدت عبر عد الجمعيات الحاصلة على علم و خبر والصادرة في الجريدة الرسمية. كما إننا ننحفظ على عدد الجمعيات الذي يتم تداوله والذي يتراوح بين الألف والثلاثين ألف جمعية.

5 - دراسات تتعلق بالأطر التنسيقية للهيئات الأهلية:

نمط آخر من الكتابات حول التجارب المشتركة بين الهيئات الأهلية التي أكدت على أهمية العمل التنسيقي والتعاوني، ولقد جاءت ظروف المحنة الصعبة لكي تزيد هذا التأكيد أهمية وتقرضه كأمر واقع خلال الحرب وكضرورة حتمية نظراً لضخامة الأعباء الملقاة على عاتق هذه الهيئات ودورها الأساسي في تضميد جراح المواطنين وتأمين احتياجاتهم المباشرة، وكرمز للسلم الأهلي في ظل النزاعات العسكرية. ومن ضمن هذه التجارب ما هو مناطقي، أو على صعيد الوطن، وهي تهدف إلى تجميع الطاقات في سبيل ضم الجهود وتحديد المهام، وتجنب الازدواجية في العمل، وتطوير القدرات البشرية، وتفعيل دور المؤسسات غير الحكومية في المجتمع. هذا بالإضافة إلى تنسيقات وتجمعات أخرى، وبشكل خاص في إطار الهيئات النسائية والشبابية والثقافية والرياضية وغيرها.

أ - إن إبراز المحاولات في العمل المشترك قد بدأ في الستينات حين بادرت الحركة الاجتماعية إلى تنسيق العمل بين هيئات غير حكومية، فأنشأت التنسيقات الاجتماعية المتخصصة ومنها :

1 - هيئة تنسيق المستوصفات بتاريخ 21 آب 1967

2 - هيئة تنسيق الأندية وجمعيات البيئية في حزيران 1967

3 - هيئة تنسيق الصيفيات مراكز محو الأمية في أيار 1968

4 - هيئة تنسيق صيفيات الأولاد بتاريخ 20 شباط 1964

بالإضافة إلى هيئة تنسيق رياض الأطفال، والتدريب الحرفي ... الخ ولقد شاركت في هذه الأنشطة العديد من الهيئات الأهلية المعنية.

ب - المجلس الوطني للخدمة الاجتماعية الذي ضم عشرات الهيئات الأهلية، وكانت له عدة نشاطات وانشأ بمبادرة من مؤسسات الرعاية الاجتماعية في لبنان.

ج - لجنة التنسيق بين الجمعيات الأهلية وقد شملت حوالي 25 جمعية، وقامت بمبادرة من جمعية تنظيم الأسرة .

د - لجنة الطوارئ الصحية الاجتماعية: التي أنشئت خلال الغزو الإسرائيلي بالتعاون مع وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية والمنظمات الدولية والتي أشرفت على المستشفيات الميدانية والمراكز الصحية

والمستوصفات وجهاز الدفاع المدني في العام 1982 بمبادرة من "مؤسسة عامل" والهيئات الصديقة الأخرى

هـ - لجنة الطوارئ الصحية والاجتماعية التي أنشئت خلال حرب الجبل والضاحية عامي 1983 - 1984 بالتعاون مع هيئة إنماء الضاحية .

و- ملتقى الهيئات الحكومية اللبنانية والأجنبية في سبيل التعاون والإنماء وتبادل التجارب، خلال الفترة الواقعة بين الأعوام، 1985 - 1988، ومؤتمرات الملتقى كانت تتم في لارنكا - قبرص .

ز - وأخيراً "وتتويجا" لسنوات طويلة من العمل المضني تم إنشاء إطارين أساسيين يضمنان ابرز الهيئات الأهلية الفاعلة في لبنان والذين تأسسا في السنوات الأخيرة:

1 - ملتقى الهيئات الإنسانية والذي يضم 12 هيئة.

2 - تجمع الهيئات الأهلية الطوعية في لبنان: والذي يضم 14 جمعية لبنانية وهو يعني مجموعة من الجمعيات التي لها أكثر من نشاط في أكثر من منطقة جغرافية يضاف إلى هذين التجمعين قطاعات أساسية غير حكومية:

المؤسسات غير الحكومية العاملة في لبنان والتي لم تنتسب إلى أحد هذين التجمعين :

1 - الهيئات والمجالس الثقافية

2 - الهيئات والمجالس النسائية وأهمها المجلس النسائي اللبناني الذي يضم حوالي 153 جمعية.

3 - تجمعات الشبيبة والأندية

4 - النقابات والاتحادات

5 - مؤسسات التعليم العالي والجامعي

6 - جمعيات حقوق الإنسان وحركات اللاعنف

7 - البلديات

8 - الهيئات الدولية غير الحكومية والهيئات الإقليمية العربية (شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية والشبكة العربية للمنظمات الأهلية...).

9 - اتحادات وهيئات المعاقين.

10 - الجمعيات التي تهتم بالشؤون البيئية... إلخ

11 - الهيئات التي تعني بالطفولة.

مع الإشارة أن الهيئات الأهلية قد تمثلت في المجلس الاقتصادي الاجتماعي عبر نخبة من قياداته.

6 - دراسات تستعرض نماذج من تجارب ميدانية للهيئات الأهلية رفضاً للحرب ودعماً لحقوق الإنسان - والمواطنة:

لقد تبين من دراسة أجرتها "دار التنمية" في العام 1995 بتكليف من "تجمع الهيئات الأهلية التطوعية في لبنان" و"مجلس كنائس الشرق الأوسط". على تسع جمعيات أعضاء في التجمع، بينها اثنتان تابعتان للكنيسة،

واثنتان على صلة وثيقة بالمؤسسة الإسلامية، وواحدة فرع من منظمة أهلية دولية، وأربع منظمات مدنية، أن كل هذه المنظمات تقدم خدماتها من دون الأخذ بعين الاعتبار الانتماءات الدينية، الجغرافية أو السياسية للمستفيدين.

وبالتالي يمكن اعتبار نواة المواطنة قد تكون أكثر ما هي موجودة في الهيئات الأهلية، إذ أن هدفها، بمعزل عن انتمائها، هو الاهتمام بالآخرين والتضحية في سبيلهم وأحياناً "التضحية بالنفس"¹⁵، وذلك يتناقض مع الثقافة السائدة في مجتمعنا في تجيير العام إلى الخاص، واعتبار الدولة بقرّة حلوب وأن "سرقة الدولة ليس بسرقة"

تستعرض الدراسات نماذج من تجارب ميدانية قامت بها الهيئات الأهلية ومختلف بنى المجتمع المدني رفضاً للحرب بين اللبنانيين والمطالبة بالسلم الأهلي ودعمًا "لحق المواطن - الإنسان، منها على سبيل المثال:

- 1- مسيرة رمزية للنساء إلى مجلس النواب في حزيران 1975، بمبادرة من المجلس النسائي اللبناني، كان الهدف منها القيام بنزع رمزي للحواجز في غربي العاصمة وشرقها في شارع بشارة الخوري وفي الشياح.
- 2 - المسيرة اللاعنفية من أجل السلام وحقوق الإنسان في لبنان والتي انطلقت من شمال لبنان إلى جنوبه، في تشرين 1987. والتي نظمتها اتحادات المعاقين والحركات اللاعنفية.
- مهرجان السلم المدني في طرابلس بمشاركة 25 مؤسسة مدنية من مختلف المناطق في تشرين أول 1988.

3 - النفايات السامة:

في أواخر آب 1994، برزت كارثة مستوعب الرعب الأبيض المحتوي على مواد سامة وخطرة والمحاولة الإجرامية بطمره، في منطقة الميدان في أعالي كسروان في جبل صنين، فوق أكبر مخزون للمياه، الذي يغذي أكثر من نصف سكان لبنان، حيث تصدى الأهالي لهذه الجريمة بحق البيئة والصحة العامة، وبعدها جال المستوعب في العديد من المناطق من نهر إبراهيم وصولاً إلى المرفأ. لقد شكلت الهيئات التطوعية نواة للقوى الضاغطة في جميع المناطق. وفي إطار الجهود للتوصل إلى حل مناسب لإخراج النفايات السامة من لبنان، ومحاسبة المسؤولين عن إدخالها. فبناء لدعوة من تجمع الهيئات الأهلية التطوعية في لبنان، تم عقد اجتماع في شباط 1995 ضم 24 مؤسسة أهلية، تم خلاله تأليف هيئة الطوارئ الأهلية، بغية التخلص من النفايات ومطالبة الجهات المعنية وضع خطة عملية لتجميعها ونقلها للخارج، ومحاسبة جميع المسؤولين عن هذه الجريمة المرتكبة بحق المواطنين.

4- التضامن في وجه الاعتداءات الإسرائيلية:

¹⁵ كما يحصل مع عناصر الدفاع المدني خلال سنوات الحرب في محاولة إنقاذ المصابين وتضميد الجرحى وإخماد الحرائق .. الخ

لقد تجلت، بعد مجزرة قانا في نيسان 1996، والعدوان الإسرائيلي في العام 1993، الوحدة الوطنية بين اللبنانيين في أفضل صورها، مما شكل محطة لبنانية هامة، كان يمكن أن تمثل لو تم استثمارها جيدا" من قبل المسؤولين، بوابة عبور من الانتماءات الفئوية الى بناء الوطن والمواطن، حيث برز التفاف اللبنانيين ضد عدو مشترك، إن هذه الظاهرة كسرت بدورها الصورة التاريخية المتوارثة عن عدم وطنية الاسباب الكامنة وراء بعض مظاهر الوحدة الوطنية.

5- حملة الانتخابات البلدية ودورها في بلورة الرأي العام :

لقد تم التوقف حوالي ثلاثة عقود عن إجراء الانتخابات البلدية، مما دفع بنى المجتمع المدني إلى تنظيم حملة (بلدي .. بلديتي .. بلديتي) التي نددت بتغييب حقوق الناس المدنية والتشريعية، فكانت هذه الحملة التي شددت على إجراء الانتخابات البلدية، واعتبرتها جزءا" من عقد اجتماعي سياسي بين الحكومة والشعب وان تأجيلها يعتبر رفضا" لممارسة الشعب لحقه الذي نص عليه الدستور. لقد ساعدت بنى المجتمع المدني في تعزيز دور الرأي العام، وساهمت في إجراء أول انتخابات بلدية في لبنان بعد الحرب في العام 1998.

7- دراسات حول التجارب المشتركة بين القطاعين العام والأهلي:

بالإضافة إلى العمل المشترك الذي برز خلال سنوات المدنة فيما بين الهيئات الأهلية والقطاع العام، والدور الفعال الذي قامت به هذه الهيئات في ظل تراجع دور القطاع الرسمي والذي تميز بتجربة مشتركة مع وزارة الصحة العامة خلال الغزو الإسرائيلي عام 1982، حيث تم إنشاء لجنة طوارئ صحية اجتماعية، قامت بتجهيز وتشغيل ستة مستشفيات ميدانية ومجموعة من المراكز الصحية والمستوصفات وجهاز الدفاع المدني، ولقد مثلت هذه المحاولة تجربة رائدة بين القطاعين الرسمي والأهلي والمنظمات الدولية في مرحلة صعبة جدا"، هناك تجارب مشتركة أخرى تطورت بـ عد اتفاق الطائف وبدء مسيرة السد لم الأهلي، إذ أن النتائج الكارثية لـ 16 عاما" من المدنة، وضعت جميع الأطراف المعنية بالشأن العام أمام تحد كبير، وهو كيفية معالجة الواقع المأساوي والسعي إلى وضع سياسة وطنية تنموية ومغادرة الذهنية القطعية العدمية: "إما الدولة وإما القطاع الأهلي"، والحاجة الملحة إلى شراكة حقيقية في البرمجة والتخطيط والتنفيذ بين القطاعين العام والخاص والمنظمات الأهلية.

ومن أبرز التجارب على صعيد وزارة الصحة اعتماد استراتيجية الرعاية الصحية الأولية والتعاقد مع مراكز تابعة للقطاع الأهلي من أجل التخفيف من السياسة العلاجية وتعزيز برامج الوقاية عبر اعتماد برامج الصحة المدرسية، الأيام الوطنية للتحصين الشامل، الصحة الإنجابية، لائحة الأدوية الأساسية وإطلاق الاستراتيجية الوطنية للرعاية الصحية الأولية بمشاركة مختلف القطاعات.

كما أن وزارة الشؤون الاجتماعية تعتمد برنامج العقود المشتركة مع الهيئات الأهلية في مجالي الرعاية والتنمية. كذلك يوجد برامج مشتركة مع وزارة البيئة والهيئات الأهلية البيئية.

ومن أبرز الإنجازات في الإطار المشترك صدور القانون المتعلق بالمعوقين في شهر أيار عام 2000 والذي يشكل نقلة نوعية بالنسبة لحقوق المعاق والذي لا يزال ينتظر صدور المراسيم التطبيقية. ومن اللجان المشاركة بين القطاع العام والقطاع الأهلي:

1. الهيئة الوطنية لرعاية شؤون المعاقين برئاسة وزير الشؤون الاجتماعية.
2. المجلس الأعلى للصحة برئاسة وزير الصحة العامة.
3. المجلس الأعلى للطفولة.
4. اللجنة الوطنية للصحة المدرسية.
5. المجلس الاقتصادي الاجتماعي (والذي يعول على دوره الكثير في مجال تجسد يد الشراكة العملية بين القطاعات العامة، الخاصة والأهلية).
6. لجنة حماية حقوق الطفل.
7. الهيئة الوطنية لشؤون المرأة.
8. اللجنة البرلمانية الأهلية للسياسات العامة ومنتدى الحوار البرلماني.
9. لجنة العودة للمهجرين.
10. اللجان الوطنية للإعداد والمشاركة ومتابعة توصيات مؤتمرات قمم الأمم المتحدة .. الخ.

8 – دراسات لها علاقة بالتوصيات التي صدرت عن المؤتمرات الدولية واعتبرت أن الهيئات الأهلية شريكا
ثالثا:

منذ بداية العقد الأخير من القرن الماضي، تعاقب انعقاد المؤتمرات الدولية حول عدد من القضايا التي تواجه تنمية دول العالم الثالث، مثل قضايا البيئة والتنمية والسكان والأطفال والمرأة وحقوق الإنسان والإنفاق العسكري والفساد والمستوطنات البشرية ... الخ¹⁶.

لقد تزامنت هذه المؤتمرات والنشاطات مع متغيرات سياسية واقتصادية في العالم، وجعلت من الإفكار والتهميش الظاهرات الأكثر انتشارا، إذ مر العالم بتغيرات جوهرية خلال العقدين الماضيين، فللمرة الأولى في التاريخ، يعيش في المدن عدد من سكان العالم يزيد على العدد الذي يعيش في الريف، كما أن تفكك الاتحاد السوفياتي كان بوابة لاضطراب سياسي واقتصادي كبير، ولقد حدث في وسط وشرق أوروبا ودول البلطيق ورابطة الدول المستقلة، انتقال عسير من الاقتصادات المخططة مركزيا إلى الاقتصادات السوقية التوجه، وشهدت أفريقيا التعرض للدمار بسبب الانتشار السريع لفيروس نقص المناعة البشرية والصراعات ومزيد من

¹⁶ لقد ركزت الأمم المتحدة على عقد مؤتمرات ضمن أولويات برامجها ونشاطاتها، تنهض في ميدان "إعلان مبادئ" كمؤتمر حقوق الطفل 1990، قمة الأرض والبيئة 1992، المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان 1993، مؤتمر السكان والتنمية 1994، قمة التنمية الاجتماعية 1995، مؤتمر المرأة في بيجين 1995، مؤتمر المستوطنات البشرية 1996، المؤتمر العالمي لمكافحة الفساد 1999، قمة التنمية الاجتماعية 2000، الخ ..

تراكم الديون وتراجع دور الأحزاب اليسارية وانهيار مشروعي الأمم المتحدة والقومية وصولاً إلى أحداث 11 أيلول 2001 وغزو العراق ... الخ.

لقد حددت هذه المؤتمرات المشكلات الكبرى لنهايات القرن العشرين، إذ ركزت على مسألة توزيع الثروة على المستوى العالمي ومدى اتصال نتائج هذا التوزيع بسلسلة مترابطة من القضايا تجعل من تفاقم الهوة بين الشمال والجنوب، ومن الفقر والتهميش الظاهرات الأكثر انتشاراً وخطورة بالرغم من المستويات التي يلفها التقدم التكنولوجي وإنتاج الثروات المادية.

ولقد أكدت التوصيات في ظل هذه المتغيرات إلى السعي لتأمين شراكة حقيقية بين الدولة والقطاع الخاص وبنى المجتمع المدني وصياغة عقد اجتماعي جديد بين المجتمع والدولة وهو مفهوم الحكم الصالح في إطار شراكة ثلاثية بهدف تعبئة أفضل لقدرات المجتمع وإدارة أكثر رشادة لشؤون الحكم، شريطة صياغة سياسات تمكن الربط بين النمو الاقتصادي من جهة والتنمية الاجتماعية من جهة ثانية وإدارة ذكية لهذه السياسات من أجل هذه الروابط واستمراريتها في سبيل تنمية مستدامة.

ولم تكن هذه المؤتمرات جديدة من ناحية توسع اهتماماتها وحسب، وإنما كان الجديد تحول بنى المجتمع المدني وخاصة المنظمات غير الحكومية إلى طرف شريك في الإعداد لهذه المؤتمرات، وتدعو لتطبيق قراراتها إلى جانب اعتباره "قطاعاً ثالثاً" Third system وشريكاً للحكومات والقطاع الخاص، ولقد صار ما صدر من توصيات من المؤتمرات المذكورة محل متابعة من قبل الهيئات الأهلية نفسها إلى جانب الهيئات الدولية المعنية¹⁷.

في ضوء هذه التطورات صدر العديد من الدراسات عن منظمات الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والإسكوا والبنك الدولي بالإضافة إلى الوزارات المعنية خاصة وزارتي الشؤون الاجتماعية والصحة العامة ومراكز الأبحاث والأكاديميين والخبراء وعن ممثلي المجتمع المدني. إن هذه الدراسات والأبحاث ليست مسألة محايدة، فهي خيار سياسي لها علاقة بالسياق التاريخي وردة فعل في معظم الحالات على حاجة محددة، ينظم الناس من خلالها أنفسهم، ومحاولة ربط الخدمات والتنمية في الواقع الوطني.

9 - دراسات تتعلق بالمخيمات الفلسطينية في لبنان:

¹⁷ حول هذه المتابعة: راجع منشورات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). دور المنظمات غير الحكومية في تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية وفي المتابعة المتكاملة. منشورات الأمم المتحدة نيويورك 2000.

يعيش اليوم في لبنان حوالي 200 ألف فلسطيني (رقم الجهات الرسمية اللبنانية والأونروا مبالغ فيها وهي تراوح بين 300 و 400 ألف)، يسكن أكثر من نصفهم في المخيمات والباقي يتوزعون على تجمعات أقل أهمية في المدن والبلدات.

عدد المخيمات المعترف بها رسمياً 12 مخيماً موزعة على المناطق اللبنانية والمخيمات الواقعة في المدن تحديداً، تتحول إلى جزر من الحرمان في مختلف المستويات، كما أن بعضها مثل منطقة صبرا وشاتيلا في بيروت وعين الحلوة في صيدا، لا يقتصر السكن فيها على الفلسطينيين بل أصبحت مناطق فقر يقطنها فقراء لبنانيون ومن جنسيات عربية مختلفة.

تفتقر المخيمات إلى الخدمات الأساسية، وتعاني خصيصاً من الاكتظاظ السكاني في منازل متدنية المواصفات، يزيد من حدته استمرار النمو السكاني في وقت يمنع فيه البناء خارج حدود المخيم¹⁸، وفرص العمل محدودة، وإن معدلات البطالة تصل إلى ما يزيد عن 40%، ونسب الفقر (60% من السكان حتى خط الفقر).

إن أوضاع المخيمات الفلسطينية في لبنان تتدهور لجهة شروط السكن والخدمات الاجتماعية والفرص الاقتصادية ومصادر الدخل في ظل تراجع خدمات الأونروا وتخفيض موازنتها وإحجام الدولة اللبنانية تطبيق الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق اللاجئين والتي تنص على مسؤولية الحكومات الوطنية عن جميع المقيمين على أراضيها بالنسبة للحقوق المدنية والاجتماعية الأساسية. ويجد الموقف الحكومي تبريره الأساسي في الاعتبارات السياسية تحت عنوان رفض التوطين والإصرار على حق عودة الفلسطينيين إلى فلسطين - وطنهم الأم.

في ظل هذه الأوضاع تنشط الهيئات الأهلية الفلسطينية، خاصة "هيئة تنسيق الجمعيات الأهلية العاملة في المخيمات الفلسطينية"، لمحاولة تخفيف المعاناة عن المقيمين في المخيمات وخارجها وبالتعاون مع عدد من المنظمات الأهلية اللبنانية والوكالات العالمية المانحة.

10 - دراسات حول التنمية المستدامة ومحاربة الفقر:

لقد شكلت التنمية ومحاربة الفقر أكثر المجالات اهتماماً في حقل الدراسات حول المجتمع المدني، وقد تزامن ذلك مع موجة انتشار الفكر التنموي في أدبيات المنظمات الدولية منذ التسعينات ومفاهيم التنمية المستدامة والديمقراطية التشاركية والمواطنة، ولقد وجدت الوكالات الدولية والممولون في المجتمع المدني لدول الجنوب مجالاً خصباً لتطبيق سياساتهم ذات الصلة.

ويشار أن لبنان يشهد انتشاراً واسعاً لهذه المفاهيم عبر الجمعيات ومراكز الأبحاث والوزارات المعنية. ولقد كثرت التقارير حول الفقر ومعدلاته وكيفية محاربه خاصة ما يندرج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

¹⁸ المؤتمر الوطني الأول للهيئات الأهلية في لبنان - قصر الأونيسكو - بيروت - 1 و 2 كانون الأول 1999.

وبالتعاون مع الوزارات المعنية ومنظمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى الوكالات والمؤسسات الدولية المماثلة.

ترمي هذه المفاهيم إلى:

رسم خطة عمل تنموي تعاوني وتنفيذها ومراقبة هذا التنفيذ، ومن ضمنها أهداف التنمية الألفية التي أعلن عنها في قمة الألفية التي عقدتها الأمم المتحدة في عام 2000، وهي عبارة عن مجموعة مكونة من أهداف ثمانية تتناول المجالات التالية: الفقر والتعليم والإيدز والصحة ومشاركة المرأة والاستدامة البيئية والشراكات العالمية من أجل التنمية. ولقد صدر في لبنان التقرير الوطني حول كيفية تنفيذ هذه الأهداف بالتعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارتي الشؤون الاجتماعية والصحة العامة والشبكة العربية للمنظمات غير الحكومية للتنمية ومختلف بنى المجتمع المدني.

11 - تشريعات حول حرية التنظيم والتأسيس للجمعيات في لبنان:

من عوامل قوة المجتمع المدني في لبنان: حرية التنظيم والتأسيس للجمعيات:

لقد جاء في مقدمة الدستور اللبناني¹⁹: "... لبنان عضو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة وملتزم موثيقها والإعلان العالمي لحقوق الإنسان". وتجسد الدولة هذه المبادئ في جميع الحقول والمجالات دون استثناء²⁰: "... لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية، تقوم على احترام الحريات العامة، وفي طبيعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل"²¹.

كما أن المادة 13 من الدستور تنص على: "حرية إبداء الرأي قولاً وكتابة وحرية الطباعة وحرية

الاجتماع وحرية تأليف الجمعيات، كلها مكفولة ضمن دائرة القانون"²².

وهكذا فإن المشرع الدستوري اللبناني، وضع حرية الجمعيات في إطارها الواسع (وليس فقط حرية

تأليفها) في مصاف الحريات العامة الأساسية الأخرى المتعلقة مباشرة بحق التعبير عن الرأي والأفكار²³.

ويترتب على حرية الجمعيات أنه لا يحق لأي سلطة سوى السلطة التشريعية الحد من تلك الحرية، ضمن

إطار ضيق نسبيًا" حددته المادة 22 من "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية" الذي أبرمه لبنان

¹⁹ أضيفت هذه المقدمة إلى الدستور اللبناني بموجب القانون الدستوري الصادر في 21/09/1990

²⁰ الدستور اللبناني: مقدمة الدستور ص 70

²¹ الدستور اللبناني: مقدمة الدستور فقرة ج ص 70

²² الدستور اللبناني الفصل الثاني - في اللبنانيين وحقوقهم وواجباتهم مادة 13 ص 13.

²³ متأثرًا في ذلك بالتطور الحاصل في فرنسا بعد الثورة والذي انتهى بتكريس حرية الجمعيات ضمن نصوص قانونية خاصة، نذكر منها تحديدًا "قانون 21 آذار 1884 المتعلق بنقابات العمال وقانون أول تموز 1901 المتعلق بالجمعيات المدنية والذي ما زال ساري المفعول في لبنان حتى يومنا هذا. حرية تأسيس الجمعيات في لبنان: الخامي مروان صقر. رواق عربي العدد 17

قانوننا" في مرسوم رقم 3855 بتاريخ 1 أيلول 1972²⁴. فبعد أن أكدت الفقرة الأولى من هذه المادة على مبدأ حرية الجمعيات، نصت الفقرة الثانية على ما يلي:

"لا يجوز تقييد استعمال هذا الحق بأية قيود غير التي يقررها القانون وتقتضيها الضرورة في مجتمع ديمقراطي لصيانة الأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام أو لحماية الصحة العامة أو الآداب العامة أو لحماية حقوق الغير وحررياتهم، ولا تتضمن هذه المادة أي حكم يحول دون فرض القيود القانونية اللازمة على أفراد القوات المسلحة والشرطة في استعمالهم لهذا الحق"²⁵.

ولعل لبنان هو الدولة الوحيدة بين الدول العربية، المنفتح صراحة أمام الجمعيات ومنذ وقت مبكر، إذ اعتمد في سنة 1909، قانونا "ملائما" جدا" بشأن الجمعيات، ويسمح هذا القانون بكل سهولة، بإنشاء الجمعيات، مع التصريح من قبل ثلاثة أشخاص، على أن تمارس الجمعية الحقوق الممنوحة لها بمقتضى نظامها الأساسي بشرط أن لا تتعارض مع القوانين اللبنانية، وألا تكون ضد النظام العام. ويعد الأساس القانوني للمنظمات الأهلية، فضلا عن الاعتراف من جانب الدولة، مسألة هامة لتحديد وضعها السياسي، والفرص السانحة لها للقيام بمهامها²⁶.

إن محاولات الدولة تحويل العلم والخبر إلى ترخيص قد باءت بالفشل بعد أن كسر هذا التوجه مجلس شورى الدولة من خلال دعوى إقامتها جمعية قيد التأسيس على وزارة الداخلية.

V - التقييم المنهجي عن الدراسات

إن المقاربات التي واكبت نشوء المجتمع المدني وتطوره في لبنان، والتي انتظمت في عمل استتبطن منهجا" أنتج الدراسات حول المجتمع المدني موضوع البحث، من أهم معالمها، التركيز بشكل أساسي على البعد الفكري على حساب المضمون المعرفي، يضاف إلى ذلك التفكير في المجتمع المدني من طرف النخبة في لبنان منذ بداية القرن الماضي، شكلت جزءا" من فعل مقاومة أبداه الأهالي ضد الاحتلال الأجنبية التي حاولت أن تبسط سلطتها على المنطقة.

إن المواجهات التي خاضها سكان سوريا ولبنان في مطلع القرن قد أسست لوعي مقاوم، قد برز في المراحل اللاحقة منذ اغتصاب فلسطين واحتلال أجزاء من لبنان والمستمرة حتى هذه المرحلة. فالمنهج الذي تميزت به الدراسات منذ تلك الفترة في المقاربة الوصفية وإلى تضخيم الأيديولوجي واللجوء إلى الاستثمار السياسي للمفهوم والمؤسسات المعبرة عنه.

²⁴ نفس المصدر

²⁵ في إيطاليا (على سبيل المثال) فإن معظم الجمعيات التي لا تريد أي رقابة من جانب الدولة تفضل ألا يعترف بها رسميا". كما أنه في بعض الدول الغربية، ترتأي المحاكم، أن الجمعيات يمكن أن تنشأ كأمر واقع، أو أن يتم الاعتراف بها حسب النظام الأساسي.

²⁶ إن المجتمع اللبناني بشكل عام والقوى السياسية بشكل خاص، قد قبلوا بدور الجمعيات كعناصر قوية فاعلة بل لا غنى عنها، بفضل ما تقوم به من أعمال هامة وشجاعة (تجربة الهيئات الأهلية خلال الحرب) والمساندة الهامة التي تلقاها من جانب الرأي العام، وتطور اهتمام أجهزة الإعلام بها. وإن بعضها له نفوذ كبير، وموضع احترام إن لم يكن أحيانا" موضع خوف كبير

ولقد تميزت معظم الدراسات باستعراض تعريفات الباحثين الغربيين للمقولات حول المجتمع المدني. وإن المفاهيم المستمدة في هذا الحقل (بما في ذلك مصطلح المجتمع المدني أو مصطلح المنظمات الأهلية أو غير الحكومية) لم تشكل بعد مدار بحث كاف في أوساط المراكز الأكاديمية وحتى أوساط المنظمات الأهلية نفسها بشكل يمكنها من إعادة إنتاج تعريفات مقبولة لها ومناسبة لدورها، حتى أن الأدبيات البحثية المتعلقة بهذا الحقل، والتي ظهرت في الغرب خلال العقود الماضية، هي في متناول دائرة ضيقة من المهتمين في لبنان، وهي لا تدخل ضمن الاهتمامات الملحة.

VI - مواضيع الدراسات التي أجريت عن المجتمع المدني

يوجد صعوبة في تقديم مسح شامل ومتكامل لما أُنجز من دراسات حول المجتمع في لبنان (راجع الملحق)، وفي هذا الصدد يمكن طرح خمسة مستويات من الدراسات:

1. الدراسات ذات الطبيعة الأكاديمية والجامعية، يضاف إلى ذلك أشغال الندوات واللقاءات العلمية.

2. المستوى الثاني يرتبط بما أنجزه من الكتابات أعضاء المجتمع المدني أنفسهم أو ساهموا بتعاون مع أطراف أخرى في إنجازها خاصة بعدما شهد في نهاية القرن العشرين من توسع كبير لمفهوم المجتمع المدني ودمج متصاعد لمؤسساته، بشكل خاص تعزيز دور المنظمات الحقوقية والجمعيات ذات الصلة بالدفاع عن حقوق الإنسان بالإضافة إلى بروز مؤسسات ذات اهتمامات مفصلية، كالمراة والتنمية والشفافية ومحاربة الفساد ومحاربة الفقر والحكامة الجيدة. وكذلك كتابة دراسات ومنشورات وتقارير وكراسات بمبادرات خاصة أو في إطار التعاون الدولي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، البنك الدولي، الإسكوا، اليونيسف، منظمة العفو الدولية، وزارتي الصحة والشؤون الاجتماعية ووزارة البيئة ووزارة التنمية الإدارية).

3. المستوى الثالث يتعلق بما تصدر المجلات والصحف وكل ما يدخل في تقنيات الاتصالات الحديثة (انترنت ..)

4. يضاف إلى ذلك الدراسات ذات الطبيعة الجامعية والأكاديمية، والتي تعد كأطروحات دكتوراة أو رسائل حلقة ثالثة سواء داخل الجامعات في لبنان أو في جامعات أجنبية، كما أننا نجد دراسات ذات طبيعة مهنية غالباً ما تهتم بالجوانب العلمية والأمبريقية دون الاهتمام بالمفهوم النظري للمجتمع المدني. كذلك يوجد كم هائل من الندوات واللقاءات العلمية والتي يشرف

على تنظيمها الجامعات أو الهيئات الأهلية صاحبة العلاقة (بتمويل خارجي في أغلب الأحيان) وكذلك مراكز الأبحاث ومنظمات الأمم المتحدة والاسكوا والبنك الدولي .. الخ.

5. الجانب الآخر يتعلق بالدوريات التي تصدر عن الجمعيات الأهلية نفسها أو وسائل الإعلام وتقنيات الاتصال الحديثة (انترنت ..) وتجدر الإشارة إلى التداول المفرط لمفهوم المجتمع المدني في وسائل الإعلام سواء المعبرة من وجهة نظر السلطة أو المعارضة، فالتحرك باسم المجتمع المدني يمثل "الشيء ونقبضه" فمن يعارض سياسة السلطة الحاكمة يعلن تحركه باسم منظمات المجتمع المدني، إلا أن قوى محسوبة على السلطة تتحرك باتجاه معاكس، ولكن تتحرك كذلك تحت اسم منظمات المجتمع المدني²⁷.

إن أبرز المواضيع التي طرحت جاءت في سياق التغييرات الجوهرية التي طرأت عالمياً والتي أفضت إلى تغييرات في أشكال الحركات الاجتماعية وباتت تقدم مفهوم "إجرائياً" للمجتمع المدني تعتبر المنظمات غير الحكومية، التي انتشرت في العقدين الأخيرين من القرن الماضي، الوريث الشرعي للحركات الاجتماعية. والقطاع الطوعي الذي يحتل مساحة كبيرة من العمل الاجتماعي والاقتصادي في البلدان المتطورة، قد شهد توسعاً منظوراً" كذلك في بلدان العالم الثالث منذ عقدي الثمانينات والتسعينات وزيادة أهمية المنظمات غير الحكومية التي بدأت تمارس نشاطاً ملموساً ومؤثراً" في فضاءات كانت أساساً مقتصرة على القطاع الرسمي للدولة. إن هذا التوسع قد نشأ في ظل المناخ العام المتوجه نحو الحد من الدور التدخلية والمركزي للدولة وإعطاء أهمية متزايدة للقطاع الخاص والأخذ باستراتيجية إعادة الهيكلة الاقتصادية وما أفرزته من تبعات على الفئات الاجتماعية المهمشة، مما أدى، بالمنظور النسبي، إلى بروز أهمية جديدة للدور الإسهامي للمجتمع المدني ومؤسساته حيث تسمية منظمات الأمم المتحدة "القطاع الثالث" إلى جانب الحكومة والقطاع الخاص، في ضوء هذه التطورات لقد تميزت الدراسات حول المجتمع المدني في لبنان منذ الثمانينات بالاهتمام بالبعد القطاعي والابتعاد عن المقاربة الشمولية، وذلك انسجاماً مع التطور الحاصل في إطار التعاون الدولي، فمنذ بداية انعقاد المؤتمرات الدولية حول عدد من القضايا التي تواجه تنمية دول العالم الثالث، مثل قضايا البيئة والتنمية والسكان والأطفال والمرأة وحقوق الإنسان والإنفاق العسكري والفساد والمستوطنات البشرية .. الخ. فلا قد ركزت الأمم المتحدة على عقد مؤتمرات ضد من أولويات برامجها ونشاطاتها، تنهض في ميدان "إعلان مبادئ" كمؤتمر حقوق الطفل 1990، قمة الأرض والبيئة 1992، المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان 1993، مؤتمر السكان والتنمية 1994، قمة التنمية الاجتماعية 1995، مؤتمر المرأة في بيجين 1995، مؤتمر المستوطنات البشرية 1996، المؤتمر العالمي لمكافحة الفساد 1999 ... الخ، ومنذ سنوات الحكامة والشفافية والمعرفة الرقمية ...

²⁷ لوحظ في لبنان بعد استشهاد الرئيس الحريري في 14 شباط 2005، أن التحركات الشعبية من قبل المعارضة والموالاة كانت تتم باسم منظمات المجتمع المدني.

– حقل المنظمات النسائية:

يتميز لبنان بقوة الحركة النسائية وتضم هيئات ذات طابع خيرى بالإضافة إلى جمعيات مرتبطة بأحزاب سياسية يسارية وقومية تهتم جميعها بقضية المرأة.

لقد نشط المجلس النسائي والذي يضم حوالي 160 جمعية بالإضافة إلى جمعيات نسائية أخرى، بدراسة القوانين التي تتطلب تعديل، وقدمت هذه المشاريع إلى نواب البرلمان، وقد نتج عن هذا الأمر إقرار مجموعة من القوانين نتيجة لتحرك المنظمات النسائية.

ولقد تم إقرار حق الانتخاب للمرأة المتعلمة في العام 1952، وفي العام 1953 حق الانتخاب لكل النساء دون استثناء.

وإن الأنشطة التي تقوم بها المنظمات النسائية تتمحور حول العمل على تعديل القوانين لتكون ملائمة مع اتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة والتي صدق عليها المجلس النيابي اللبناني عام 1996، مع التحفظ على ثلاثة بنود:

1. حق منح المرأة اللبنانية الجنسية لزوجها غير اللبناني.
2. البند الذي يتعلق بنظام الأحوال الشخصية المعمول به في لبنان.
3. إمكانية قيام نساء برفع دعوى أمام المحكمة الدولية ضد الدولة في حال عدم تطبيق الاتفاقية.

– حقل الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة:

لقد جاء في مقدمة الدستور اللبناني²⁸: "... لبنان عضو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة وملتزم موثيق بها والإعلان العالمي لحقوق الإنسان". وتجسد الدولة هذه المبادئ في جميع الحقوق والمجالات دون استثناء²⁹، كما أن المادة 13 من الدستور تنص على: "حرية إبداء الرأي قولاً وكتابة وحرية الطباعة وحرية الاجتماع وحرية تأليف الجمعيات، كلها مكفولة ضمن دائرة القانون"³⁰.

لقد شكلت قضية حقوق الإنسان أحد الرهانات المفصلية في عمل منظمات المجتمع المدني. ولقد تحول عمل الجمعيات المعنية بهذا الموضوع مع تطور الخطاب الدولي حول حقوق الإنسان، إلى فضاء للعمل المشترك بين المنظمات الدولية ونشطاء حقوق الإنسان.

إلا أنه بالرغم من الجهود المهمة التي تقوم بها الجمعيات التي تهتم بحقوق الإنسان، إلا أنها لم تتمكن حتى الآن من صياغة استراتيجيات تتعامل مع المشكلات الحقيقية التي يواجهها المجتمع والتشديد على محورية

²⁸ أضيفت هذه المقدمة إلى الدستور اللبناني بموجب القانون الدستوري الصادر في 21/09/1990

²⁹ الدستور اللبناني: مقدمة الدستور ص 70

³⁰ الدستور اللبناني الفصل الثاني – في اللبنانيين وحقوقهم وواجباتهم مادة 13 ص 13.

الإنسان باعتباره كائناً اجتماعياً، بمعزل عن انتمائه السياسي الديني أو الجغرافي، والتركيز على فكرة الحق في كل المجالات. الحق في التعبير، الصحة، التعليم، العمل، السكن، الغذاء، البيئة، مشاركة المرأة في الحياة العامة، الاهتمام بالشباب والأطفال والفئات المهمشة وذوي القدرات الخاصة. إن العمل على بلورة ثقافة الحقوق والمواطنة في لبنان لمواجهة الثقافة الطائفية هي مهمة بنى المجتمع المدني في جميع مؤسساته.

أما على الصعيد العالمي، تجدر الإشارة إلى أن شعار الدفاع عن حقوق الإنسان بات في أكثر من موقع غطاء لسياسات دولية ترمي إلى استمرار سياسة الهيمنة ونهب ثروات بلدان العالم (غزو العراق) ومهادنة الاحتلال (فلسطين) ومصادرة حرية الشعوب.

كما تفعل المنظمات المعذبة بحقوق الإنسان، كذلك المنظمات البيئية والمنظمات العاملة في حقل التنمية المستدامة ومحاربة الفساد وحقل دعم الديمقراطية وبناء دولة المؤسسات ومنظمات المعوقين والحركات الشبابية، تقوم بدورها، إلا أن هذا الدور على أهميته لم ينجح في بلورة مشروع سياسي واقتصادي واجتماعي في لبنان، بل غالباً ما تسير في اتجاه التجزء في قضايا قطاعية لا تدخل ضمن مشروع تغيير على مستوى الوطن والتفاعل مع مشاريع التغيير السياسي والاجتماعي التي تطرحها الأحزاب عابرة الطوائف.

كذلك تبرز في أوساط هذا القطاع الأهلي محاولات يقوم بها بعض الناشطين من خلال التركيز على البعد الدولي في محاولة للقيام بدور تحالف منظمات المجتمع المدني عالمياً ومناهضة للعولمة في محافل ومؤتمرات دولية، في الوقت الذي يغيب عن نشاطها على الصعيد الوطني الموقف من نظام الحكم والدفاع عن الفئات الاجتماعية المتضررة من سياسة اقتصاد السوق في المجتمع المحلي.

- مواضيع بالعلقة مع الدولة:

لا يوجد وعي لأهمية دور القطاع الأهلي ولا معرفة للأسس التي تبنى عليها مفاهيم الشراكة من قبل القيم على القطاع العام ولا اعتراف بالدور الوطني للهيئات الأهلية، وبالمقابل إن القطاع الأهلي لم يبلغ مستوى من النضج الكافي يسمح ببناء علاقة ندية مع ممثلي القطاع العام.

- على صعيد الجمعيات والبناء المؤسسي:

لم توفق الجمعيات من تمليك الأعضاء بالرؤيا الشاملة حول الواقع الاجتماعي القائم والمفاهيم المتعلقة بالتنمية وكيفية إيجاد السبل للحلول. كما أن الشبكات وهيئات التنسيق التي أنشئت في السنوات الماضية، لم يتم التمكن من تحويلها إلى مؤسسات، ولا وجود لخطة من أجل المساهمة في توفير شبكات الأمان الاجتماعي.

على صعيد الهيئات المانحة:

لم يتم النجاح في بناء علاقة شراكة مع الهيئات المانحة باستثناء قلة، وإن ذهنية من يدفع يقرر هي السائدة في معظم الحالات

VII - الإضافة المعرفية والنتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات وثغراتها

إن النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات كثيرة، منها ما هو متعلق بالحيز الذي أخذت تحتله ظاهرة المجتمع المدني والقطاع التطوعي في العقود الأخيرة في الدولة المتقدمة وفي بلدان العالم الثالث والتي تشهد حالة نهوض واسعة بعد أن تعرضت الحكومات فيها لنقد شديد، وبعدها واجهته من نقص في مصداقيتها، وبعد الاتجاه نحو العالمية والتوافق الدولي (ولو لفظياً) حول الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان. ففي ظل التطورات العالمية واعتماد سياسة التصحيح الهيكلي والتي تقضي إضعاف الدور للاجتماعي للدولة وإلى تعزيز الخصخصة، والمقترنة في الوقت نفسه بمعدلات غير مسبوقه من المعاناة الإنسانية وتدهور البيئة وسيطرة سياسة اقتصاد السوق والنماذج الغربية في السياسة والاقتصاد والعلم .. إن هذه التطورات على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية ساهمت في تنامي دور بنى المجتمع المدني في المجالات السياسية والاقتصادية، وإن القرن الحادي والعشرين شهد دوراً "جديداً" للمجتمع المدني وللجمعيات الأهلية في مواجهة الآثار السلبية للسياسات الاقتصادية في ظل الانسحاب التدريجي غير المنظم للحكومات في بعض مجالات السياسة الاجتماعية مما أدى إلى تزايد فلكي في عدد ونوع الاتحادات والجمعيات والشبكات في مختلف بلدان العالم (ومن ضمنها لبنان)، وبنسب متفاوتة في جميع القضايا والمستويات.

وإننا نشهد في السنوات الأخيرة حركات من التضامن بين منظمات المجتمع المدني في مواجهة العولمة الاقتصادية والمؤسسات المالية العالمية ضد الحرب (خاصة في العراق) ودعمًا للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ... فلقد تجمع الألوف من المنظمات العالمية والإقليمية والوطنية للمطالبة بتعديل النظام الاقتصادي العالمي والنضال في سبيل نظام عالمي أكثر عدالة ومساواة.

وبالنسبة للحالة اللبنانية التي هي نتاج مزيج خاص من التأثير بالديناميات العالمية من ناحية وديناميات محلية من ناحية ثانية، إن بنى المجتمع المدني، ومن ضمنها الهيئات الأهلية وفي ظل الدور التاريخي الذي لعبته خلال سنوات المحنة، كانت من أكثر القطاعات تجاوباً مع الطروحات التنموية المعاصرة والتركيز على الدور المميز الذي يلعبه المجتمع المدني ومؤسساته كشريك كامل الحقوق والواجبات في العملية التنموية، أي أنه ينطلق من التنمية أساساً كخيار راسخ ومتجذر في تجربة المجتمع الغنية التي تؤهلنا في التعامل مع الطروحات التنموية من موقع الثقة بالقدرة على التمييز والنقد وإعادة إنتاج المفهوم بما ينسجم مع واقع

مجتمعنا وبما يشمل الرؤى المستقبلية للواقع الوطني في إطاره الإقليمي والكوني، ولا يقتصر على الفهم التقليدي الذي يحصر هذا المفهوم في أنشطة منفردة أو قطاعية أو أساليب وتقنيات جديدة في العمل.

إن هذا المسار يتضمن:

✓ التحول الديمقراطي للدولة والمجتمع، بما فيها تطوير اللامركزية والمشاركة القاعدية في اتخاذ القرار وصنع السياسات.

✓ الاعتراف بدور المجتمع المدني ومؤسساته والقطاع الأهلي كشرىك أساسي في اتخاذ القرارات ورسم السياسات، وتعزيز دوره هذا باعتباره إلى جانب الدولة مساحة مذيية يتحقق فيها الاندماج الوطني والاجتماعي من خلال الممارسة العملية والمشاركة في الشأن العام ورد الاعتبار للعمل الجماعي وثقافة التضامن.

إلا أن مسيرة المجتمع المدني في لبنان وما شهدته من دراسات محللة لها وواصفة لتطورها، تنطوي على ثغرات كثيرة وعميقة، نثير بعضها في هذه الدراسة:

– الاستثمار السياسي لمفهوم ملتبس:

يتم الاستثمار المفرط لمفهوم المجتمع المدني سواء من طرف النظام السياسي للسعي إلى تأسيس حالة من الاقتناع بأن هناك تغييرات في الممارسة السياسية وإلى موضوعية مركزية في لغة المنظمات المعارضة لسياسة السلطة ومن ضمنها الهيئات القطاعية المختلفة، حيث يتحلى الاستثمار المزدوج للمفهوم في التوظيف المتواتر بين حركات وهيئات متعددة الاتجاهات.

ويعود هذا الاستثمار للمفهوم إلى الآلية التي استهدفت ضرب المعسكر الاشتراكي أيديولوجيا بتقسيم المجتمع إلى نطاقين: الدولة والمجتمع المدني، إلا أن العلاقة بين المجتمع والدولة هي أعقد بكثير من هذه الترسخة النيوليبرالية والتي تعتبر أن حريات المجتمع تزداد إذا ضعفت الدولة، وليس السلطة، على أساس أن فكرة المجتمع المدني تفترض أن الدولة تعريفاً "قوة كبح لطاقات المجتمع" متناسين ما للدولة من دور في التوحيد الوطني.

وإن هذه الجاذبية في القول بالمجتمع المدني قد ازدادت في ظل تراجع قدرة المشاريع التاريخية (خاصة الأحزاب السياسية) على تعبئة الناس، إذ أن قسماً كبيراً من الشباب المصدوم من العمل الحزبي لأسباب مختلفة، يهاجر إلى المنظمات غير الحكومية، وتجزئة القضايا الاجتماعية إلى نطاقات مثل المرأة والتنمية والبيئة وحقوق الإنسان.. الخ، في حين أن المطلوب هو وجود العلاقة الموضوعية بين واحد وآخر وذلك عبر الأحزاب السياسية خاصة تلك العابرة للطوائف في حالة لبنان، وإن التركيز المفرط على المجتمع المدني وخاصة اعتبار الهيئات الأهلية الترجمة الميدانية له من قبل الحكومات الغربية عموماً والبعض من حكومات بلدان العالم الثالث، إن هذه الرؤيا رغم إيجابياتها، يجب النظر إليها بحذر، إذ أنها محاولة لتحميل الهيئات

الأهلية أعباء تخلي الدولة في العالم الثالث عن واجباتها في تقديم الخدمات الأساسية، نتيجة لسياسات الإصلاح الهيكلي المفرطة من قبل المؤسسات المالية العالمية التي لا تأخذ في الاعتبار البعد الاجتماعي لأي سياسة اقتصادية.

وفي جميع الحالات إن الفيض من الندوات والمؤتمرات والمنشورات عن الديمقراطية والشفافية والمحاسبة والحوكمة ... لا يجعل هذه الهيئات في معظمها مدارس في الانتخاب وفي تداول السلطة³¹، وأنه مطلوب التفكير ملياً في الأحزاب وفي المنظمات الأهلية ومختلف مؤسسات المجتمع المدني ..

– المعوقات البنوية: إشكاليات معرفية

إن المجتمع المدني في لبنان وكذلك في المنطقة العربية يحتمل أكثر من تحديد وكأنه في التباساته يكشف عن التباسات العلاقة المذكورة بين المجتمع المدني التقليدي والمجتمع المدني الحديث، فالمعطى الفكري للمفهوم الذي ترسخ في الغرب منذ ثلاثة قرون ونيف، والذي يشير إلى الانتظام والعلاقات القائمة على أساس مفاهيم معاصرة وعلاقات تنتمي إلى عصر الدولة الحديثة، تستند إلى معايير المواطنة والمشاركة الطوعية والانتظامات على أساس الخيارات الفكرية وعلاقتها بنظام الحكم، إن هذا المعطى الفكري والسياسي يفتقده لبنان ودون شك باقي البلاد العربية.

لقد بات المجتمع المدني يشكل في ضوء التغيرات العالمية والتطورات على الصعيدين اللبناني والعربي، فضاء للحرية وأداة للديمقراطية واستثمار أيديولوجي مزدوج للمفهوم من قبل الدولة ومن المنظمات الأهلية. فالبعض يتحدث عن المجتمع المدني كأنه دين جديد والبعض الآخر يعتبره مستورداً من الغرب، وهو فضاء مستقل عن الدولة وفضاء لدخول الدولة في حقل المجتمع المدني من خلال إدارته من قبل أشخاص من الحكومة يتمتعون بكفاءات عالية، إلا أنه قد يشكل أحياناً فضاءاً للتمسرح (إظهار القوة)³² ووسيلة للأبوية (شخص رئيس هيئة من 20 أو 30 سنة)، فكما اخترعنا جمهوريات وراثية وأحزاب وراثية كذلك بات لدينا جمعيات وراثية.

فكيف تستطيع منظمات المجتمع وضع سياسات أو تطوير السياسات العامة في ظل غياب الثقافة المدنية وافتقار المساءلة والشفافية، وهذا قد يعكس المجتمع المدني المكانة وليس قيمة العمل وعدم الوضوح والإلغائية الإقصائية وتدعيم فكرة الشلالية، إنه أداة للديمقراطية وأحياناً أداة ضد الديمقراطية وكابح لفكرة المواطنة (فضاء القهر: ثقافة الصفوة)، وهو أحياناً فضاء للاستغلال (الـ Charity business)، وفضاء أيضاً للأمور

³¹ الوظيفة الاجتماعية للدولة: عقبات وآفاق، صادر عن جريدة السفير، ص 203

³² حسب الدكتور أحمد زايد، عميد كلية الآداب في جامعة القاهرة خلال مداخلة في المؤتمر العربي الإقليمي "حول المجتمع المدني العربي" حالة الحقل الذي نظمته المركز الأردني للبحوث الاجتماعية بالتعاون مع مؤسسة كونراد أديناور في الفترة 25 – 26 شباط 2005 في عمان

مسدوت عنها بسبب مراعاة الدولة أو الممول، ولا يزال حتى الآن المجتمع المدني مفهوم ملتبس وفضاء للهولة بين ما هو سياسي وما هو مدني.

لقد تحدث هيغل عن المجتمع المدني المتحول من المجتمع الأهلي، بينما لا يزال نحن نتحدث عن الشخص Person وليس الفرد، وعن الرعية وليس المجتمع.

VIII - ما العمل مستقبلاً في حقل دراسات المجتمع المدني؟

إن التحديات المستقبلية أمام السؤال حول دراسات المجتمع المدني والتي هي خيار سياسي بامتياز، وهي في كيفية إشعار أعداد متزايدة من الناس، إن هناك بديلاً و"صيفاً" معقولاً هو المجتمع المدني، كإنجاز حديث من التكوينات الإرثية التقليدية المذهبية والطائفية والعشائرية، عبر انتظام علاقات قائمة على أساس مفاهيم معاصرة وتنتمي إلى عصر الدولة الحديثة وتستند إلى معايير المواطنة والمشاركة الطوعية والانتظامات على أساس الخيارات الفكرية والجماعية والمهذبة.. الخ، باتجاه إقامة علاقات جديدة بين الأفراد والجماعات على أساس المصالح المشتركة والأيديولوجيات الجامعة بحيث تفرز خطاباً و"طنياً" واستراتيجية تهدف إلى تحقيق المزيد من الديمقراطية ومن الضمانات لحقوق الإنسان أي فضاء للحرية يركز على حق الفرد والمجتمع. إن الإجابة على سؤال ما العمل مستقبلاً في حقل المجتمع المدني تستلزم التمييز بما يتعلق بالعمل على تطوير دور المجتمع المدني والدراسات المتعلقة بالأمور النقدية وفصل ما يمكن تحقيقه في المدى القريب والمتوسط والبعيد.

أ - توجهات عامة:

لقد قادت السياسة المتبعة المجتمع اللبناني إلى مأزق اقتصادي ومأزق أخلاقي وقد تم تدعيم هذين المأزقين، بإدارة سياسية- طائفية، أجهضت المحاولات الإصلاحية والوفاقية وجعلت الديمقراطية التي يتم التغني بها، هدفاً بعيد المنال.

إن الانتصار الأول الذي حققه شعب عربي على إسرائيل عبر المقاومة البطلة وصمود الأهالي، كان يجب أن يكون حافزاً لتأسيس رؤية جديدة ونمط سياسي ثقافي جديد، كذلك الحركة الشعبية الواسعة بعد الجريمة النكراء التي أدت إلى استشهد الرئيس رفيق الحريري، إن هذه الانجازات التي قدمها الشعب اللبناني عبر قواه الحية ومن ضمنها المجتمع المدني كان يجب أن تدعونا إلى العقلانية والتواضع، وأن ترسم أفقاً ديمقراطياً لمصالحة وطنية، وإدارة عقلانية لبلد منكوب بالديون والجروح، فكانت النتيجة إسدال الستار على احتمالات الوطن.

أما فيما يتعلق بوضع المنطقة بشكل عام، فهي على كف القدر، إن عاصفة الدم الأميركية - الاسرائيلية قد تطيح كل شيء، وتعيد الأمور إلى القاع الذي وصلنا إليه بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، إلا أنه لم يعد من اللائق أو المجدي، أن نجد أعدارنا في تهاون الآخرين، لقد تغيرت بعد الحادي عشر من أيلول 2001، اللغة السياسية العربية برمتها، صار الخوف من هجوم أميركي هو محرك هذا الإغفاء غير المجدي الذي يسود في المنطقة.

إن عاصفة الدم الأميركية - الإسرائيلية هذه، يجب أن تقاوم عبر إحداث تغيير جذري في المشهد برمته؟ إنه سؤال المجتمع لنفسه. فهل لا يزال المجتمع قادراً " على فرض الجواب؟.

إن مواجهة تنامي مشاعر الانتماء الطائفي والقبلي والعشائري على حساب الانتماء القومي في الوطن العربي، تستوجب هدم الحصون الطائفية والعشائرية في معول الديمقراطية الذي يمكنها من أن تمهد لبناء اجتماعي جديد لا يستقيم إلا في التفكير في المستقبل والمناقشة فيه، فإن جوهر مفهوم النهضة هو استرداد المجتمع لقدرته على التجدد الذاتي، من أجل مستقبل أفضل.

إن التحدي يكمن في كيفية:

- 1 - الانتقال من مستوى العمل في معالجة النتائج، إلى مستوى العمل لمعالجة الأسباب ووضع الرؤى والتصورات، إلى التخطيط والبرمجة للسياسة الاجتماعية.
- 2 - تطوير مفاهيم الديمقراطية في مؤسسات العمل الأهلي، فتكون هي القدوة والمحرك في المجتمع، إرساء لمبادئ المشاركة والاعتراف بالآخر ولمفاهيم المواطنة في الحقوق والواجبات.
- 3 - بلورة آلية شاملة تعالج الخلل النوعي القائم في المجتمع على مستوى العلاقات الكلية بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني ومن ضمنه الهيئات الأهلية.
- 4 - اعتماد أسلوب يقوم على أساس أن الحقوق الأساسية للمواطن هي حقوق نابعة من إنسانية الإنسان، من حيث تمكين الناس من التمتع بحقوقهم، بمعزل عن خياراتهم السياسية والثقافية، والتعاون مع مختلف الهيئات المعنية في العمل على:
- 5 - تأمين شراكة حقيقية بين "الدولة والقطاع الخاص والأهلي"، و صياغة عقد اجتماعي جديد بين الدولة والمجتمع. شريطة صياغة سياسات تمكن من الربط بين النمو الاقتصادي وبين التنمية الاجتماعية في ظل إدارة ذكية لهذه السياسات.
- 6 - تقوية المجتمع المدني وتنميته وإغناء مؤسساته وتعبئة طاقاته.
- 7 - تقوية الدولة، لكن الدولة العادلة النازمة لعلاقات المجتمع والوازنة لقواه.

8 - ردم الهوة بين المجتمع والدولة ومصالحتهما، بحيث تكون الدولة في خدمة المجتمع ويتمثل المجتمع في الدولة.

9 - العمل على صياغة ثقافة:

- ✓ لا تقوم على العنف بل تقوم على أساس احترام الحياة³³.
- ✓ تقوم على الحوار وإقامة نظام اقتصادي عادل.
- ✓ تنتهض على التسامح وعلى احترام الحقيقة.
- ✓ تقوم على أساس الحقوق المتساوية لكافة المواطنين بغض النظر عن الجنس والعقيدة والدين.
- ✓ تقوم على أساس المشاركة بين الرجال والنساء.

ب - توجهات متعلقة بالدراسات على الصعيد التقني: العمل على:

- 1 - التعريف عن المرجع : وضع تحليلات تطبيقية
- 2 - المراحل والعقبات : الأجندة البحثية، ماذا عولج وماذا لم يعالج؟
- 3 - تقييم المناهج والمقاربات المتبعة في السياق التاريخي
- 4 - تقييم الإضافة المعرفية للدراسات
- 5 - مواقع الإنتاج
- 6 - التوزع بين حقل الدراسات
- 7 - التمويل والدعم المالي للدراسات
- 8 - موضوع النشر والتوزيع، وكيفية التطوير³⁴

³³ منشورات لجنة المتابعة للمنظمات الأهلية العربية - القاهرة.

³⁴ مستوحاة من اقتراحات للدكتور سليم نصر في ورشة العمل حول المجتمع المدني العربي في عمان التي نظمتها المركز الأردني للبحوث الاجتماعية ومؤسسة كونراد أديناور الألمانية في 25 و

ملحق للمراجع والدراسات حول المجتمع المدني

- ✓"العمل الاجتماعي والمرأة قراءة في الدراسات العربية واللبنانية"، دلال البزري وعزة شرارة بيضون.
- ✓"دراسة وظائف الخدمات الاجتماعية وأوضاع العاملين فيها في لبنان 1978-1979"، منشورات مركز التدريب الاجتماعي، الحدث، 1981.
- ✓دراسة غير منشورة "In Beirut: A working report civil society LCPS"
- ✓دراسة غير منشورة "Lebanese NGO s: Guidelines for a common strategy" د. أنطوان حداد وزينة علي أدمد بتكليف من تجمع الهيئات الأهلية التطوعية في لبنان ومجلس كنائس الشرق الأوسط.
- ✓مجلة "حريات" العدد 9 خريف 1997، مركز الأبحاث والتنمية على الديمقراطية (مؤسسة رينيه معوض).
- ✓المؤتمر الوطني الأول للهيئات الأهلية في لبنان، التقرير النهائي والتوصيات، قصر الأونيسكو - بيروت - 1 و 2 كانون الأول 1999.
- ✓الحركات الاجتماعية في لبنان، عبد الله محي الدين، باحث اجتماعي وأمين سر الجمعية اللبنانية لعلم الاجتماع.
- ✓حبيب معلوف، على الحافة، مدخل إلى الفلسفة البيئية، المركز الثقافي العربي، بيروت 2002
- ✓منشورات الشبكة العربية للمنظمات غير الحكومية للتنمية
- ✓منشورات الشبكة العربية للمنظمات الأهلية.
- ✓العمل الأهلي العربي في عالم اليوم - ورشة الموارد العربية/بيسان للنشر والتوزيع، تقرير مفصل عن حلقة عمل إقليمية عقدت في أيانابا - قبرص 07 و 10/04/1994، نظمتها "ورشة الموارد العربية" إعداد يوسف حجار.
- ✓مؤتمر "ال تايير" للمنظمات غير الحكومية العربية (أكتوبر/ت 1/1993) تونس.
- ✓مؤتمر المنظمات الأهلية المنعقد في عاليه - لبنان "يوليو تموز 1994، تحضيراً للقمّة الاجتماعية في كوبنهاغن 1995، بدعوة من منظمة "ال تايير" وتمع الهيئات الأهلية التطوعية في لبنان.
- ✓حريات: منظمات غير حكومية، العدد 9 خريف 1997، مؤسسة رينيه معوض.
- ✓النساء العربيات في العشرينات، حضور وهوية، تجمع الباحثات اللبنانيات.
- ✓اللاجئون الفلسطينيون في لبنان 2002، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

✓ دور المنظمات الأهلية في تطبيق منهاج عمل بيجين في لبنان، تقييم نقدي، إعداد د. نهوند القادري، دة. نهى بيومي، دة. فاديا حطيط.

Revendiguer, Mobiliser, Participer : Les associations civiles dans le Liban ✓
de l'après guerre. Dr. Karam Karam 30 octobre 2004

✓ التنمية الاجتماعية في العالم العربي: دور المنظمات غير الحكومية: تأملات، العدد 10، 1995، صادرة عن "ال تايير"، البلغدير تونس

✓ نشرة "البنيان" الصادرة عن "ال تليير" أيضا

✓ مشروع بحث عن المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في العالم العربي، "ال تايير" تونس 1994
✓ أماني قنديل، المجتمع المدني في العالم العربي، دراسة للجمعيات الأهلية العربية، منظمة التحالف العالمي لمشاركة المواطن 1994 civicus واستندت إلى عدد من المصادر العربية، نستل منها العناوين التالية:

○ وفاء البابا، تقرير عن الجمعيات الأهلية في لبنان (تقري غير منشور، بيروت 1993).

○ د. نور فرحات، "المكانة القانونية للجمعيات الأهلية في القوانين العربية" في: دراسات وبحوث مؤتمر التنظيمات الأهلية العربية.

○ د. كامل مهنا، دور المنظمات غير الحكومية في التنمية الاجتماعية، تجربة واقعية،

(مؤتمر التنسيق بين المنظمات غير الحكومية، بيروت 1992)

✓ نضيف إلى ذلك النشرة الفصلية "المظلة التي تصدر عن لجنة متابعة التنظيمات الأهلية العربية، شارع بهاء الدين قراقوش، الزمالك، القاهرة، وتل فت إلى منشورات "ال تايير" في هذا المجال، ومنذها نشرة "البنيان" وأدبيات مختلفة.

✓ تقرير المؤتمر الوطني الأول للهيئات الأهلية في لبنان - قصر الأونيسكو - بيروت - 1999

✓ اسماعيل سيف الدين عبد الفتاح، "المجتمع المدني والدولة في الفكر والممارسة الإسلامية المعاصرة". في: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992. ص 279-311

✓ المؤتمر النقابي الوطني الأول: توصيات ومقررات. بيروت، 1990

✓ المؤتمر النقابي الوطني الثاني: توصيات ومقررات. بيروت، 1990

✓ الإدارة الداخلية للجمعيات الأهلية في لبنان ومدة دعم المنظمات غير الحكومية، مشروع بناء القدرات للحد من الفقر - كتاب مرجعي 2004 - وزارة الشؤون الاجتماعية - لبنان - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

- ✓ الواقع العربي وعوائق تكوين المجتمع المدني، دة. فهمية شرف الدين، ورقة عمل، حزيران 2004، المركز العربي المعاصر للمطبوعات
- ✓ حقوق الطفل الفلسطيني في لبنان، التقرير التكميلي الثاني، هيئة تنسيق الجمعيات الأهلية العاملة في التجمعات الفلسطينية.
- ✓ الأمم المتحدة: تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغثثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ، 1 تموز يوليو 2003 – 03 حزيران يونيو 2004، الجمعية الرسمية الدورة التاسعة والخمسون الملحق رقم 13 (A/59/13).
- ✓ اللاجئون الفلسطينيون في لبنان 2002، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- ✓ مركز أجيال مكتب الإحصاء والتوثيق، فلسطينيو لبنان في السياسة والقوانين اللبنانية، دراسة بيروت 2003.
- ✓ مركز أجيال مكتب الإحصاء والتوثيق، المهجرون الفلسطينيون في لبنان، دراسة بيروت 2003.

- ✓ Rousseau, Jean Jacques. Du contrat social. Paris: Garnier Flammarion, 1981.
- ✓ Gramsci, Antonio. Gramsci dan le texte. Paris: Editions Sociales, 1977.
- ✓ Slaybé, Ghassan. “Les actions collectives de résistance civile a la guerre”> in Fadia Kiwan (Dir). Le liban aujourd'hui. Paris: CNRS – CERMOC. (A paraitre)>

السنة	المؤسسة	المؤلف	عنوان التقرير	
	وزارة الاعلام	كامل مهنا	الصحة ودور القطاع الأهلي في لبنان (تجارب ميدانية)	31
2000	وزارة الشؤون الاجتماعية	مركز التدريب الاجتماعي	"دراسة أولية استطلاعية حول "القطاع الأهلي المحلي ذات النشاط التدريبي	32
1996	وزارة الشؤون الاجتماعية/المجلس النسائي اللبناني	د. أمان كباره شعرائي	أعمال الجمعيات والمؤسسات المنتسبة الى المجلس النسائي اللبناني	33
1999	تجمع الهيئات الأهلية التطوعية في لبنان	تجمع الهيئات الأهلية التطوعية في لبنان	بعض المعلومات الأساسية والمفيدة عن العقود المشتركة مع الجمعيات الأهلية في لبنان	34
1992		غسان مخبير	الجمعيات: بين الحرية والعقود	35
	وزارة الشؤون الاجتماعية	وزارة الشؤون الاجتماعية	عقد مشترك للخدمات الاجتماعية	36
2000		محمد بركات	مهام وأهداف مؤسسات المجتمع المدني والعمل الأهلي	37
1996	برنامج الأمم المتحدة الانمائي	غسان مخبير	آليات تطوير قدرات الجمعيات وفعاليتها	38
		غسان مخبير	المجتمع المدني والدولة: ماذا؟ لماذا؟ كيف؟	39
		غسان مخبير	حرية الجمعيات في التشريع اللبناني	40
1998	مؤسسة فريدريش ناومان	ميرفت أبو خليل	دور القطاع الأهلي اللبناني في متابعة توصيات "أجندة الموئل": بين الواقع والمرتجى	41
1995	تجمع الهيئات الأهلية التطوعية في لبنان/مجلس كنائس الشرق الأوسط	أنطوان حداد	المؤسسات اللبنانية غير الحكومية: خطوط عريضة لاستراتيجية مشتركة	42
		كامل مهنا	دور المنظمات غير الحكومية في الانماء الاجتماعي	43
	مؤسسة رينيه معوض الاجتماعية	كامل مهنا	الأسس الواقعية لتفعيل الأطر التنسيقية (الشبكات) للهيئات الأهلية في لبنان	44
1994	مؤسسة فريدريش ايبرت	د. فاديا كيوان	عمل النساء في الهيئات الأهلية	45
1999			المؤتمر الوطني الأول للهيئات الأهلية في لبنان	46
1999	وزارة الزراعة	أحمد بعلبكي	مشروع المشرق/المغرب - ايكارد- استطلاع أولي للأوضاع الريفية وتحولاتها في البقاع الشمالي في لبنان (بلدات: دير الأحمر، عرسال، زغرين)	47
2000	وزارة الزراعة		مشروع المشرق/المغرب - ايكارد - المجتمع المحلي والتنمية - معطيات عامة عن مؤسسات المجتمع المحلي في بلدتي دير الأحمر وعرسال	48

	1	Theme	Title Report	Author	Year	
--	---	-------	--------------	--------	------	--

***NGOs &
Civil Society***

2 . 3	Mapping & Review of Lebanese NGOs	Omar Traboulsi	The World Bank	1999	
3 . 3	Communal State versus Nation State: Obstacles to the Emergence of Civil Society in Lebanon	Paul Tabar			
4 . 4	NGOs Database Survey Report	UNDP	UNDP	1996	
5 . 4	Civil Society in Beirut: A Working Report	Lebanese Center for Policy Studies	The Rockefeller Foundation	1996	
6 . 4	Working-class women's networks in a sectarian state: a political paradox	Suad Joseph	American Ethnologist	1983	
7 . 4	Lebanese NGOs: Guidelines for a Common Strategy	Antoine Haddad	Middle East Council of Churches/ Collectif des ONG au Liban	1995	
8 . 4	Preliminary Draft of Report on Associational Life and Public Space in Beirut: Dialectics of Unity and Diversity	Paul Salem, Kamal Shehadé, Michael Young, Ziad Majed	Lebanese Center for Policy Studies	1996	
9 . 4	A Comprehensive Report on Non-Governmental Organizations in Lebanon – With a special reference to indigenous NGOs	André Karam		1991	
1 0 . 4	Overview of Credit Programs of Non-Governmental Organizations in Lebanon	Lebanon Microfinance Conference	UNDP	1997	
1 1 . 4	Patrons, Clients and Civil Society: A Case Study of Environmental Politics in Postwar Lebanon	Paul Kingston	University of Toronto	2000	
1 2 . 4	Struggling for Civic Space: NGOs in Postwar Lebanon	Paul Kingston	University of Toronto	1995	
1 3 . 4	Living with Confessionalism: A Case Study of NGOs Politics in the Disability Sector of Postwar Lebanon	Paul Kingston		1997	

	2 0 .	Rapport sur la mission d'évaluation effectuée du 19 au 29 Juillet 1991 dans les services de l'association NAJDEH a Borj El Barajneh	Ahmad Baalbaki & Jacques Ladsous		1991	
--	-------------	---	----------------------------------	--	------	--

بالإضافة إلى أبحاث عديدة في مجالات دورية تصدر عن الجمعيات الأهلية ومقالات وأبحاث وسائل الإعلام المكتوبة ومواد وصيغة ومسوحات ومواد تدريبية .. الخ.

دراسات وأبحاث موجودة على البوابة الإلكترونية iris-lebanon.org

- النوع الاجتماعي والمواطنة ودور المنظمات غير الحكومية في بلدان الاسكوا المتأثرة بالنزاعات: دراسة حالة لبنان
- الجمعيات في لبنان بين الحرية والقانون والممارسة
- أحزاب اللبنانيين وجمعياتهم-في الربع الأول من القرن العشرين
- المواطنة في لبنان بين الرجل والمرأة
- الجمعيات الأهلية في لبنان-النشأة والتحوّلات
- التنمية المستدامة في لبنان
- ملامح التنمية البشرية المستدامة في لبنان
- مؤتمر المنظمات الأهلية غير الحكومية لدعم التنمية في جنوب لبنان
- جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية في بيروت (1878-2000)
- توزيع الدخل، نمط الإنفاق وظاهرة الفقر في لبنان
- حالة حقوق الإنسان في لبنان
- دليل عناوين المؤسسات الصحية في لبنان ذات الاهتمام بشؤون التربية الصحية
- المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في لبنان
- المجتمع المدني في لبنان (وقائع الندوة المتخصصة المنعقدة في 23/25 ايار 1996)
- دليل مراكز الجمعيات في لبنان (1975-1992)
- العمل الاجتماعي والمرأة-قراءة في الدراسات العربية واللبنانية
- محاولات في التنمية الريفية والمجتمع المحلي في لبنان
- متجربة الزكاة في لبنان
- دور الجمعيات الخيرية في تطبيق الزكاة
- دليل المؤسسات والجمعيات المعنية بالمعاقين
- مقضية الإعاقة من الرعاية المؤسساتية إلى العيش باستقلالية
- مرواق عربي-حرية المجتمع المدني العربي
- نحو خطة عمل بيئية للبنان
- دليل الخدمات المؤمّنة من خلال الجمعيات والمؤسسات التي تعنى بالأشخاص المعوقين

- البطالة والفقر: واقع وتحديات-الأردن، المغرب، مصر، تونس، لبنان
- ورشة عمل تنشيط وتفعيل الجمعيات البيئية في لبنان
- مؤتمر الشراكة لتطبيق حقوق المعوقين
- بناء السياسات الاجتماعية في لبنان-الإشكالية والتخطيط
- التمتية المحلية والقطاعية-سجال: في المفاهيم والتجارب اللبنانية
- مدليل المؤسسات الاجتماعية في لبنان 1978-1979 (أ)
- مدليل المؤسسات الاجتماعية في لبنان 1978-1979 (ب)
- دراسة وظائف الخدمات الاجتماعية وأوضاع العاملين فيها في لبنان 1978-1979
- دراسة وظائف الخدمات الاجتماعية وأوضاع العاملين فيها في لبنان 1978-1979
- دراسة انخراط جمعية العناية بالطفل والأم (تدريب مهني معجل) في سوق العمل
- المتطوعون قيمة لا تقدر بثمن
- عمل النساء في الهيئات الأهلية
- عالم بلا فقر- دور الإقراض بالغ الصغر في التنمية
- النوع الاجتماعي والمواطنة ودور المنظمات غير الحكومية في بلدان الاسكوا المتأثرة
بالنزاعات: دراسة حالة لبنان
- المجتمع المدني في مصر في مطلع ألفية جديدة
- المجتمع المدني مفهوماً وإشكالية
- المجتمع الديني والمدني
- الجمعيات الأهلية والأسس القانونية التي تقوم عليها ومدى تجارية أعمالها واكتسابها صفة التاجر
- دور المنظمات غير الحكومية في تطوير المجتمع الأهلي: أوروبا والأقطار العربية
- التمتية البشرية المستدامة ودور المنظمات غير الحكومية: حالة البلدان العربية
فهم الفقر
- التعاونيات ومنظمات الاعتماد على النفس (الواقع والمستقبل)
- إشكالية مفهوم المجتمع المدني-"النشأة-التطور-التجليات"
- المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين
- المنظمات الأهلية العربية والقمة العالمية للتنمية الاجتماعية
- دراسة لقانون الجمعيات في المغرب والخارج

- في الديمقراطية والمجتمع المدني-مرائي الواقع، مدائح الأسطورة
- المجتمع المدني والعلمنة
- المجتمع المدني في العالم العربي-دراسة للجمعيات الأهلية العربية
- مدافعاً عن حق تكوين الجمعيات
- التنمية الاجتماعية-الخطوة التالية في جنيف 2000
- دور الجامعات ومراكز البحث في دعم ثقافة المجتمع المدني
- النوع الاجتماعي والمواطنة-دور المنظمات غير الحكومية في السلطة الوطنية الفلسطينية: تقييم نقدي
- دور المنظمات غير الحكومية في المتابعة المتكاملة للمؤتمرات العالمية: تقييم ورؤية مستقبلية
- دور المنظمات غير الحكومية العربية في تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية وفي المتابعة المتكاملة لها
- العمل الأهلي العربي في عالم اليوم
- المنظمات الأهلية وحقوق الطفل في البلدان العربية
- دور المنظمات الأهلية العربية في تنمية المجتمعات المحلية
- تنظيم الجمعيات في الدول العربية
- البطالة والفقر: واقع وتحديات-الأردن، المغرب، مصر، تونس، لبنان
- المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين-محددات الواقع وآفاق المستقبل
- مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي
- الحكومة والفقراء والإنفاق العام - دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية
- المجتمع المدني-دراسة نقدية
- المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية
- ملامح وواقع الجمعيات الأهلية في العالم العربي
- المؤتمر الوطني الخاص بقانون المؤسسات الخيرية والجمعيات
- مستخلصات البحوث والدراسات المقدمة إلى المؤتمر التأسيسي العام للشبكة العربية للمنظمات الأهلية
- تقرير إنجازات الشبكة العربية للمنظمات الأهلية 1997-2002 والتوجهات المستقبلية

- المجتمعان الأهلي والمدني في الدولة العربية الحديثة
- دليل المؤسسات الاقراضية للمشاريع الصغيرة في لبنان
- الدليل القانوني والعملي للجمعيات
- التقرير الأهلي اللبناني حول التنمية تحضيراً لقمة الأرض الثانية في جوهانسبورغ
- القمة العالمية للتنمية الاجتماعية-تقرير حول تقدم العمل
- التطوع والمتطوعون في العالم العربي
- دليل العمل الاجتماعي التطوعي ومؤسساته الأهلية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
- تقرير التنمية البشرية في دولة البحرين لعام 2001-سوق العمل، التعليم، وتحديات التنمية البشرية

